

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

حول ظاهرية الموحدين استئناف بحث وفتح نقاش

مذكرة مكمّلة لمتطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إشراف الأستاذ:

لخضر بولطيف

إعداد الطالبة:

حياة بن معتوق

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019م



الإهداء:

إلى جزائر الحراك الوطني..

وإلى أبي وأمي أطال الله في عمريهما

وإلى أبنائي قرّة عيني

وإلى عائلتي آمالي

وإلى أجيال المستقبل

و طلبة العلم

أهدي عملي...

حفظك الله يا جزائر العزة والكرامة..

الشكر والعرفان:

كل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل

لخضر بولطيف

وإلى الأستاذة

سمية مقورة

وسائر أساتذة القسم..

وإلى رفيقتي الدرب

زينب بورحلة وخديجة بوشاكر

المقدمة

1- أهمية الموضوع وإشكالياته:

لطالما أسال التاريخ الموحدى الكثر من الحبر لدى الباحثين المعاصرين، الذين أولوا التجربة الموحديّة -بشقيها السياسي والديني- اهتماما كبيرا، خصوصا بعد إدراكهم لأهمية العلاقة بين الدين والدولة في الغرب الإسلامي، والتي كرستها العلاقة بين الفقيه والسياسي، ودورهما في بناء الحضارة الإسلامية. هذه العلاقة التي تجسدت في الانتماء المذهبي، وتوجه الحكام الموحدين إلى الاهتمام بالجانب الفقهي أكثر، وهو ما دفع ببعض الباحثين المعاصرين إلى تفسير ذلك، بأن الدولة الموحديّة كانت حركة إصلاحية دينية، أكثر منها مشروعا سياسيا إيديولوجيا، يهدف إلى تأسيس كيان سياسي.

من هنا تتضح أهمية موضوعنا، خصوصا فيما يتصل بالحياة الفقهية والتوجه المذهبي للدولة الموحديّة، والتي يرى فيها البعض أنها جسدت استمرارية المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، في حين يرى البعض الآخر أن السلطة سعت إلى دعم ونشر المذهب الظاهري بتبنيها له، ولربما هذا الاختلاف كان وراء إغرائنا للولوج في هذا الخضم، ومحاولة كشف النقاب عن حقيقة التوجه الفقهي والمذهبي للدولة الموحديّة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة في الاطلاع على حقبة تاريخية مهمة في تاريخ الغرب الإسلامي.

وبين هذا وذلك تبرز الإشكالية الأساسية لموضوعنا، والتي تتمحور حول مدى إمكان الإقرار من عدمه بتبني الموحدين للمذهب الظاهري؛ إن في صيغته المشرقية الداودية أو صيغته المغربية الحزمية، كمذهب رسمي للدولة الموحديّة؟

وتتدرج تحت هذا الإشكال الرئيس جملة انشغالات أخرى، تدور في معظمها حول الفحص عن حجج كل فريق من المؤلفين المعاصرين، ومعارضتها بالإفادات والروايات المستمدة من المصادر المواكبة للفترة محل الدرس.

2- الدراسات السابقة:

من نافلة القول أن موضوع "ظاهرة الموحدين" قد تناولته العديد من الدراسات المعاصرة؛ لعل من أبرزها: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب لأحمد بكير؛ والمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس لتوفيق الغلبزوري؛ والظاهرية والمالكية وأثرهما في المغرب والأندلس في عهد الموحدين لعبد الباقي السيد عبد الهادي. لكن ربما يسعنا الزعم أننا استجمعنا في هذه الدراسة من الشواهد والإفادات ما لم تستقل به أي من الدراسات السابقة، كما أننا قاربنا الموضوع بأقصى درجات النزاهة والإنصاف، بمنأى عن أي تحيزات مذهبية، نظير ما انجرف إليه بعض المذكورين أعلاه، وهو ما يؤشر على عنصر الجودة في موضوعنا.

3- المنهج والرؤية:

إيماننا منا بجدوى المنهج التاريخي في صيغته الحدائثة على مقارنة مختلف الإشكالات المعلنة في بحثنا، فإننا حرصنا على توظيف معظم آلياته وأدواته؛ من تتبع واستقصاء بصدد محاولة الإحاطة بكل ما قيل بشأن ظاهرة الموحدين، إلى نقد وتمحيص لآراء الباحثين، كما لروايات المؤرخين، ولقد كان لتعويلنا على آلية الوصف بمعنى الاستبطان، وآلية التحليل بمعنى التفكيك، عائد مهم في تعاطينا مع التخرجات غير المؤسسة، والروايات غير المسندة.

4- هيكل الموضوع:

بعد جمع المادة العلمية وتبويبها وترتيبها، اتضح لنا الشكل العام لهيكله موضوع البحث، والذي جاء على ما يلي:

مقدمة ضمناها أهمية الموضوع وإشكاليات البحث، وكذا المنهج والرؤية، فضلا عن أهم المصادر والمراجع المعتمدة.

الفصل التمهيدي بعنوان: "الظاهرية.. مفاهيم ودلالات"، والذي كان بمثابة مدخل مفاهيمي للموضوع، عنيينا فيه بشرح وإيضاح دلالات بعض المصطلحات ذات الصلة الماسة بموضوع البحث، ومن ذلك الوقوف على الفرق الجوهرية بين مصطلح "الظاهر" و"الظاهرية"، بالإضافة إلى تحديد دلالة كل من "الظاهرية الداودية" في تجليها المشرقي، و"الظاهرية الحزمية" في تجليها المغربي.

في حين ارتأينا أن يكون الفصل الأول بعنوان: "دعوى ظاهرية الموحدين لدى القدامى والمعاصرين.. دلائل وتخريجات"، وكان الغرض من إفراده محاولة حصر كتابات القدامى والمعاصرين من الذين انحازوا إلى القول بظاهرية الموحدين، والوقوف على ما استندوا إليه من أدلة وقرائن، مع الفحص عن مدى جدارتها ووجاهتها في تأييد دعواها.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: "نفي ظاهرية الموحدين لدى القدامى والمعاصرين.. دلائل وتخريجات"، وحاولنا أن نجعله ضديدا لسابقه، من خلال محاولة حصر كتابات القدامى والمعاصرين ممن نحوا منحى مخالفا في نفي ظاهرية الموحدين، والوقوف على ما ساقوه من حجج وأدلة لتأييد موقفهم، كان لزاما علينا أيضا أن نخضعها للفحص والاختبار.

هذا، وقد آثرنا بدل تخصيص فصل ثالث، للفصل بين الموقفين السابقين المتضادين، أن نختصر القول في ظاهرة الموحيين، بحسب ما تبدى لنا على ضوء مقارعة الرأي بالرأي، ومقابلة الرواية بالرواية، لنعلن -في شيء من الجرأة- رأينا الذي كان بمثابة محصلة البحث في خاتمة، جعلنا لها -خارج المؤلف والمتعارف عليه- عنوانا ذا دلالة: "على سبيل فصل الخطاب"، مع أننا ختمناها -في الواقع- بجملة تساؤلات وانشغالات، تصلح لأن تكون -مستقبلا- منطلقات لأبحاث جديدة ونقاشات مستأنفة.

5- الدراسة النقدية:

لقد أملت علينا طبيعة الموضوع التي تستدعي الإحاطة بكل ما ورد لدى المعاصرين كما القدامى حول "ظاهرة الموحيين"، أن نغنى باستقصاء مختلف الدراسات الحديثة كما المدونات المصدرية، ذات الصلة بالموضوع، مع الإقرار بتفاوتها في الأهمية، ودرجة الإفادة منها.

***كتب التاريخ والحواليات:** تتوعت وتعددت كتب التاريخ والحواليات، بحكم أن موضوعنا قائم على رصد كل كتب التاريخ والحواليات التي تناولت تاريخ الموحيين عموما، والجانب المذهبي خصوصا. وهو ما جعلنا بإزاء مصادر هامة، كتبت بأقلام مؤرخين عاشوا في كنف الدولة الموحدية، على أن الإفادة منها كانت جد محدودة، إلا فيما ندر، وذلك بالنظر إلى اقتصارها على الجانب السياسي والعسكري للموحيين، دون التطرق للجانب الفقهي والمذهبي. ينطبق ذلك على معظم مؤرخي الدولة الموحدية؛ أمثال: البيهقي في "أخبار المهدي ابن تومرت"؛ وابن القطان في "نظم الجمان"، باستثناء عبد الواحد المراكشي في كتابه "المعجب"، فإنه كان ثريا بالنصوص والشواهد ذات الأهمية البالغة.

هذا فيما يخص المصادر التي واكب أصحابها أحداث العصر مكانا وزمانا، أما بالنسبة لغيرهم ممن بعد بهم المكان أو الزمان؛ أمثال: ابن الأثير في "الكامل"، أو الذهبي في "تاريخ الإسلام"، أو ابن أبي زرع في "روض القرطاس"، أو ابن الأحمر في "بيوتات فاس"، فإنها لم تخل في الواقع من إفادات ذات قيمة.

***كتب التراجم والمناقب:** لم يخل بحثنا منها، على الرغم من أنها مظان غير متوقعة للظفر بمعطيات مباشرة عن مذهبية الدولة، ولكن مع ذلك فإن الإشارات العارضة فيها، قد تفوق في الأهمية ما سواها. ومن أكثر مصادر هذا الصنف التي أفاد منها البحث: "وفيات الأعيان" لابن خلكان؛ و"سير أعلام النبلاء" للذهبي؛ و"تكملة الصلة" لابن الأبار؛ و"الديباج المذهب" لابن فرحون.

***كتب الفقه والأصول:** كان حضور المدونة الفقهية ضروريا بحكم أن الموضوع فقهي بالدرجة الأولى، لذا فلم يكن غريبا أن وجدت كتب الفقه والأصول طريقها إلى البحث، على غرار: "الإحكام" لابن حزم؛ و"القوانين الفقهية" لابن جزي؛ و"الاعتصام" للشاطبي.

***كتب النوازل والفتاوى:** بحكم غنى كتب النوازل والفتاوى بالإفادات الثرية حول الواقع العلمي للمجتمعات الوسيطة، فإن البحث لم يفوت فرصة الاستفادة من معطياتها الخبرية، التي غالبا ما تتسم بالاتزان والموضوعية. ومن ذلك فتاوى البرزلي، والتي احتفظت لنا بين ثناياها ببعض إشارات خدمت موضوعنا، كما لم يفتنا الاستفادة من نوازل الونشريسي في "المعيار المعرب"، فيما ساقه بشأن داعية الموحدين المهدي ابن تومرت.

***كتب اللغة والآداب:** كانت الحاجة إليها قائمة في شرح بعض المصطلحات اللغوية، حيث جرى الاستئناس ببعض المعاجم والقواميس، مثل "لسان العرب" لابن منظور.

أما فيما يخص الكتابات الحديثة، فكانت لنا جولة مع العديد من أعلامها، أمثال: عبد الهادي الحسيسن في "النهضة الحديثة..."; وعبد المجيد النجار في "المهدي..."; وسالم يفوت في "ابن حزم..."; وفاروق حمادة في "أبحاث مالكية مغربية"; وعابد القادر الفيتو في "المذهب الظاهري والمنطق عند ابن حزم".

حتى إذا أتينا إلى بند الصعوبات، فأحسب أن الإعراض عنها أولى من ذكرها، لأنه لا يمكن أن يتصور إنجاز بحث ذي بال، دون مكابدة عناء ومشاق، أو دون مجابهة عقبات وعوائق، وخاصة في مثل أوضاع البحث في بلادنا.

الفصل التمهيدي:

الظاهرية.. مفاهيم ودلالات

أولاً: الظاهر والظاهرية

ثانياً: الظاهرية الداودية والظاهرية الحزمية

تتخلل كل بحث أكاديمي -في الغالب- مصطلحات، تنتمي إلى مجاله التداولي، وهي بمثابة المفاتيح المفضية إلى سياقاته الفكرية، ومقاصده العلمية. وقد يؤدي إعمال مصطلحات محورية بمفاهيم معينة لدى الباحث، تختلف عما استقر من مفاهيم لدى المتلقي، إلى إحداث إرباك في الفهم، وخلل في التواصل بين طرفي الخطاب، ما يستدعي بالضرورة، تجلية المفاهيم والدلالات المرتبطة بالمصطلحات المركزية في البحث، والتي مدارها في بحثنا على أربعة مصطلحات أساسية: الظاهر، الظاهرية، الداودية، الحزمية.

أولاً- الظاهر والظاهرية:

1-الظاهر: الظاهر في اللغة جاء في لسان العرب لابن منظور أين قال أبو عبيد: قال بعضهم الظهر لفظ القرآن والبطن تأويله وقيل في تفسير قوله وقيل لها ظهر وبطن وقيل ظهرها لفظها وبطنها معناها.

وقيل أراد بالظهر ما ظهر تأويله وعرف معناه وبالْبطن ما بطن تفسيره، وقيل قصصه في الظاهر أخبار وفي الباطن عبرة وتنبية وتحذير⁽¹⁾. والظاهر خلاف الباطن، ظهر، يظهر، ظهوراً، فهو ظاهر وظهير والجمع ظواهر أشرف الأرض، فظاهر الجبل أعلاه، وظاهره كل شيء أعلاه، استوى أو لم يستو ظاهره⁽²⁾.

(1) ابن منظور: لسان العرب، ط6، دار صادر، بيروت، 1983، مج9، ص199.

(2) المصدر نفسه: ص199.

الظاهر هو اسم الكلام ظهر المراد منه بصيغته ويكون محتملا للتخصيص والتأويل، وضده الخفي، وظاهر الأمر بادية⁽¹⁾. الظاهر خلاف الباطن والظاهر من العيون الجاحظة وظاهر الجبل أعلاه، والظواهر أعالي الجبال والأودية وأشرف الأرض⁽²⁾.

أما الظاهر في اصطلاح الأصوليين: فهو اسم لكل كلام ظهر، المراد منه للسامع بنفس صيغته من غير تأمل كقوله تعالى: "وأحل الله البيع"، وقوله: "فانكحوا ما طاب لكم"، وضده الخفي: وهو ما لا ينال المراد منه إلا بالطلب كقوله تعالى: "وحرم الربا"⁽³⁾. ويتبين من هذا التعريف أن عماد الظاهر عند الأصوليين أن يكون اللفظ بحيث يدل على معناه بصيغته من غير توقف على قرينة خارجية مع احتمال التخصص والتأويل وقبول النسخ⁽⁴⁾.

والظاهر عند ابن حزم هو مرادف للنص يقول في تعريفه في الباب الخامس الذي أفردته للتعريف بالألفاظ الدائرة بين أهل النظر والنص هو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به على حكم الأشياء، وهو الظاهر نفسه⁽⁵⁾، وعليه فالظاهر عند ابن حزم هو النص.

(1) محمد علي بيضون: التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، ص139.

(2) كرم البستاني وآخرون: المنجد في اللغة والإعلام، ط1، دار المشرق، بيروت، 2005، ص482.

(3) توفيق أحمد الغليزوري: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، ط1، دار ابن حزم، السعودية، 1427هـ/2006م، ص549.

(4) المرجع نفسه، ص550.

(5) نفسه، ص550.

أما اصطلاحاً فيعرفه ابن حزم: هو حمل الألفاظ على العموم أيضاً وأوضح ذلك بقوله في تعريف العموم: "حمل اللفظ على كل ما اقتضاه في اللغة وكل عموم ظاهر"⁽¹⁾.

وكما يقر ابن حزم بأن الظاهر هو: "إن احترام ظاهر الألفاظ والوقوف عنده فيه احترام للإرادة الإلهية، بينما البحث عن باطنها فيه تعدي لحدود الشرع"⁽²⁾.
في حين يقول عبد الحلیم عويس إن ابن حزم استعمل الظاهر بمعنى الخروج من الخفاء أي التأويل"⁽³⁾.

ومن هنا نخلص إلى أن الظاهر مصطلح ارتبط بأهل الظاهر الذين يدعون إلى التمسك بظاهر النصوص، ويقفون على ظواهر النصوص أو منطوق النصوص مقابل الصوفية الذين يوغلون في التماس المقاصد العميقة للنص فهم أهل الباطن مقابل أهل الظاهر "اعلم أن المستنبطات الصوفية في معاني هذه العلوم ومعرفة دقائقها وحقائقها ينبغي أن يكون أكثر من مستنبطات الفقهاء في معاني أحكام الظاهر"⁽⁴⁾.

وعلى هذا التخريج فإن دلالة مصطلح الظاهر تشمل الفقهاء ككل مقابل الصوفية.

(1) ابن حزم: الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، دت، ج1/ص42.

(2) سالم يفوت: ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص119.

(3) عبد الحلیم عويس: ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي الحضاري، ط2، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1409هـ/1988م، ص90.

(4) السراج الطوسي: اللمع، تحقيق عبد الحلیم محمود وطه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، مصر، مكتبة المثني، بغداد، 1830هـ/1960م، ص37.

2- الظاهرية:

الظاهري بفتح الظاء المعجمة، والهاء المكسورة بعد الألف وفي آخرها الراء هذه النسبة إلى أصحاب "الظاهر" وهم جماعة ينتحلون مذهب داود ابن علي الأصفهاني صاحب الظاهر فأنهم يجرون النصوص على ظاهرها وفيهم كثرة⁽¹⁾.

أما ابن خلدون فيعرف الظاهرية بأنهم طائفة من العلماء أنكروا القياس وجعلوا المدارك كلها محصورة في النصوص وإلا جماع ثم أنكر القياس طائفة من العلماء وأبطلوا العمل به وهم الظاهرية "وجعلوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والإجماع وردوا القياس الجلي والعلّة المنصوصة إلى النص لان النص على العلة نص على الحكم في جميع محالها، وكان إمام هذا المذهب داود بن علي وابنه وأصحابهما"⁽²⁾.

فالظاهرية مذهب فقهي يتحدث في الفروع ويستتبط الأحكام من القرآن والسنة شأنه شأن بقية المذاهب وإن كانت له سماته الخاصة⁽³⁾.

فالظاهرية مذهب يقول بأن المعرفة محصورة في الظواهر أو الحوادث المحسوسة⁽⁴⁾، ويقتصر في منهجه على ظاهر النصوص رافضا بشدة الاعتماد على

(1) أبو سعيد عبد الكريم محمد بن منصور التميمي السمعاني: الأنساب: تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1400هـ/1980م، ج4/ص99؛ وأبو معاوية مازن عبد الرحمن البحصلي: طبقات الظاهر، ط1، مؤسسة الريان، لبنان، 1430هـ/2009م، ص26.

(2) عبد الرحمن، ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ المغرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط1، دار الفكر، بيروت، 2001م، ج1/ص564.

(3) عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص92.

(4) كرم البستاني: المرجع السابق، ص482.

القياس⁽¹⁾، فقد نشأ المذهب الظاهري للحفاظ على النصوص والوقوف عندها وعدم تجاوزها⁽²⁾.

وقد لخصها سالم يفوت "والفكرة الشائعة على المذهب الظاهري عامة أنه يتمسك بالدلالة الحرفية للنص ويتشبث بالظاهر مما يجعله مذهباً يرفض الاستدلال وجميع ضروب القياس ويوقعه في ضيق الأفق النظري متمثلاً في إبطال القياس والرأي والاستحسان والتعليل..."⁽³⁾.

والظاهرية مثلت طرف مقابل ومعادي لغلاة الصوفية الباطنية من خلال الأخذ بظاهر النصوص ونبذ التأويل⁽⁴⁾.

ومما سبق يتضح أن مصطلح الظاهر أوسع وأشمل من الظاهرية، فالظاهر له دلالة عامة يشمل كل الفقهاء خصوصاً أهل الحديث (أهل الأثر) والذين يقفوا على ظاهر النصوص ويولونها عناية خاصة مقابل أهل الباطن الصوفية الذين يوغلون في التماس المقاصد العميقة للنص.

في حين مصطلح الظاهرية له دلالة خاصة تقتصر على المذهب الظاهري فقط سواء في تجليه المشرقي الداودي أو تجليه الأندلسي الحزمي.

(1) حامد طاهر: "منهج النقد التاريخي عند ابن حزم"، حولىة كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية (الدوحة)، 1988، ص 609.

(2) عصام الدين عبد الرؤوف الفقي: تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984م، ص 230.

(3) سالم يفوت: المرجع السابق، ص 6.

(4) نفسه، ص 91.

ثانيا- الظاهرية الداودية والظاهرية الحزمية:

1- الظاهرية الداودية:

هي تجلي للظاهرية المشرقية الممثلة في مؤسسة الأول داود بن علي الأصفهاني⁽¹⁾، حيث جاء في الأنساب للسمعاني: "الداودي بفتح الدال المهملة والألف والواو المضمومة بين الدالين المهملتين هذه النسبة إلى مذهب أبي سليمان داود بن علي الأصفهاني إمام أهل الظاهر وفقههم وفيهم كثرة"⁽²⁾، ويعتبر داود الأصفهاني أول من أظهر القول بالظاهر وهذا ما أكد عليه الخطيب البغدادي "أنه أول من أظهر القول بالظاهر، ونفى القياس في الأحكام قولاً، وأضطر إليه فعلاً فسماه دليلاً"⁽³⁾، وهم أحد علماء السنة على الرغم من أنه خالفهم في العديد من المسائل منها ترك القياس ونفى الرأي والاستحسان والمصالح المرسلة وعمل أهل المدينة، ولا يقول إلا بظاهر القرآن والحديث وينكر ما عداهما⁽⁴⁾ وتتشدد في الأخذ بحرفية

(1) داود الظاهري (202-270هـ/815-388م) إمام مجتهد من بلدة قاشان ولد بأصفهان سكن بغداد سمع عن سليمان بن حرب وعمر وبين مرزوق، والقعشي ومحمد بن كثير العيدي ومسدد بن سرهد رحل إلى نيسابور وسمع من إسحاق بن راهوية "المسند والتفسير" ثم قدم إلى بغداد وصنف كتب بها وهو إمام أصحاب الظاهر، إنشاء مذهب الظاهرية رافضاً للتأويل والرأي والقياس، نشأ شافعيًا وكان إماماً ورعاً ناسكاً ترجم له العديد من المترجمين أمثال السمعاني في الأنساب، ج4/ص199؛ وابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1414هـ/1993م، ج3/297؛ وكرم البستاني: المرجع السابق، ص485.

(2) السمعاني: المصدر السابق، ص29.

(3) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ج8/ص374.

(4) أحمد بكير محمود: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، ط1، دار قتيبية، بيروت، دمشق، 1411هـ/1990م، ص16.

النصوص ومنع التقليد منعا باتا وأجاز لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة⁽¹⁾.

ولما سئل داود عن سبب إبطال القياس وقد أخذنا به الشافعي أجاب بقوله: "أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان لأحظ أنها لأتصدق على الاستحسان فقط بل حتى على القياس لا القياس كله، بل بعضه ذلك الذي لا يبقى فيه الأمر مجرد حمل على نص، وهذا سر تميز داود بين القياس الجلي والقياس الخفي"⁽²⁾.

وهذا هو الشائع حول نفي داود للقياس الخفي لا القياس الجلي إلا أن السبكي يؤكد على أن داود نفي القياس نهائيا الجلي والخفي؛ وقفنا لداود رحمه الله على رسالة أرسلها إلى أبي الوليد موسى بن أبي الجار ود طويلة... في رده على داود أنكر القياس وتشنع فيه على المزني كثيرا. ولم أجد في هذا الكتاب لفظة تدل على انه يقول شي في القياس بل ظاهر كلامه، إنكاره جملة وإن لم يصرح بذلك وهذه الرسالة التي عندي أصل صحيح قديم اعتقده كتب في حدود سنة ثلاثمائة أو قبلها بكثير، ثم وقفت لداود رحمه الله على أوراق يسيرة سماها "الأصول"، فقلت منها ما نصه: "والحكم بالقياس لا يجب والقول بالاستحسان لا يجوز"⁽³⁾.

ويري سالم يفوت أن ازدواجية المذهب الشافعي في اعتماده على الرأي و الحديث معا على الرغم من تعارضهم هو سبب انقلاب داود الأصفهاني على المذهب الشافعي والبحث على مذهب خاص به⁽⁴⁾، فهو يرى في الظاهرية الداودية

⁽¹⁾ زكريا إبراهيم: ابن حزم الأندلسي، الدار المصرية، مصر، 1966، ص180.

⁽²⁾ سالم يفوت: المرجع السابق، ص180.

⁽³⁾ أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود

محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1326هـ، ج2/ص290.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، ص89.

محاولة لتصحيح المذهب الشافعي من خلال "تشديد الخناق على البيان تحصينه يمنع من غلبة الرأي فيه فليس في الشريعة سوى نص أو دليل النص لا يحتمل أي صرف أو تأويل أو قياس والدليل استدلال من ظاهر النص"⁽¹⁾.

ومم سبق يتضح أن التجلي المشرقي الظاهري مشروع للدفاع عن المنقول في ظل المشروع الشافعي، وهو ما ذهب إليه يفوت في قوله "الظاهرية الداودية مشروع جاء للدفاع عن المنقول وسد الباب أمام كل ما هو غير ذلك في ظل المشروع الشافعي"⁽²⁾.

2- الظاهرية الحزمية:

هي تجلي للظاهرية المغربية الممثلة في المؤسس الثاني للمذهب الظاهري ابن حزم الأندلسي⁽³⁾.

تعلم القرآن الكريم، ثم رواية الحديث وعلم اللسان نشأ فقيها على مذهب بيئته المالكية، درس موطأ مالك ثم انتقل إلي المذهب الشافعي لأنه يرضي نزعته النقدية

(1) نفسه، ص92.

(2) نفسه، ص92.

(3) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أصله فارسي كان جده الأقصى مولى اليزيد ابن أبي سفيان كان حافظا عالما لعلوم الحديث فقيها مستنبطا للأحكام، كان مولده من آخر يوم لشهر رمضان سنة أربعة وثمانين وثلاثمائة بقرطبة توفي ببلدة "منت ليشيم" في يوم 28 شعبان 456هـ، من مؤلفاته: الفصل، الأحكام لأصول الأحكام، الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة، إجمال شرائع الإسلام في الواجب والحلال والسنة والإجماع، التقريب، طوق الحمامة، وغيره، ترجم له الكثير أمثال الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989م، ج2/ص(543، 544)؛ والذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م، ج18/ص(193، 195)؛ وأبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د،ت)، ص(507، 508).

والفكرية⁽¹⁾، لينتهي به الأمر إلي تبني المذهب الظاهري حيث جاء في سير أعلام النبلاء "... ومال أولا إلي النظر على رأي الشافعي وناضل عن مذهبه حتى وسم به، فأستهدف بذلك لكثير من الفقهاء، وعيب بالشذوذ ثم عدل إلي قول أصحاب الظاهر فنقحه وجادل عنه ثم ثبت عليه إلى أن مات وكان يحمل علمه هذا ويجادل عنه من خالفه... بل يصك به من عارضه صك الجندل وينشقه انشقاق الخردل"⁽²⁾.

يعتبر ابن حزم أصوليا وفتيا مجتهدا سار على خطى مدرسة الحديث والأثر التي وقفت أمام مدرسة القياس والرأي⁽³⁾، تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت (ت 426هـ)، وقراء كتاب أبي عبد الرحمان بقي بن مخلد (ت 276هـ) في تفسير القرآن الكريم وتلقى الفلسفة وعلوم الأوائل على يد محمد بن الحسن المنحجي⁽⁴⁾.

وهو العالم الناقد الذي تميز منهجه النقدي بسمة خاصة ذو نكهة ظاهرية متميزة أساس منهجه الظاهري الشمولي⁽⁵⁾ القائم على طرد العقل وينزع عنه كل قدرة على إقرار شيء من الأشياء، أو استنباط حكم من الأحكام فكل ذلك موكل إلى الشرع كما أن ابن حزم يرى أن الفكر والتفكير انسحب فاسحا المجال أمام النص⁽⁶⁾، فيقول "فصح أن كل ما أمر به فلا تحل مخالفته وكل ما نهى عنه فلا تحل

(1) عبد العزيز فارح: أثر ظاهرية ابن حزم على الحياة الفقهية والسياسية بالمغرب على يد الموحدين، منشورات كلية الآداب الإنسانية، السعودية ، 2005، ص218.

(2) الذهبي: المصدر السابق، ج18/ص200.

(3) عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص85.

(4) نفسه، ص(35، 36).

(5) سالم يفوت: ابن حزم والفكر الفلسفي، ص3.

(6) نفسه، ص6.

موافقته و كل ما لم ينه عنه ولا أمر به فمباح لا تحل إيجابه ولا تحريمه فلا شيء في العالم إلا وفيه شرع منصوص بإيجاب أو تحريم أو إباحة⁽¹⁾.

لان الدليل هو النص عند ابن حزم والإجتihad هو طلب حكم الله من القرآن والسنة فقط⁽²⁾

ويعيب ابن حزم على الفقهاء الطرق الاستدلالية الظنية و التي لم تعرف حتى في أيام رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام موعزا إليه الاختلافات المذهبية والتي أساسها التأويلات المقرضة للنصوص الشرعية بسبب اعتماد الفقهاء في استنباط أحكامهم الشرعية على مناهج استدلالية كالقياس والرأي والاستحسان والتي هي بالأساس قائمة على الظن أو غالب الظن، مما دفع بابن حزم إلى التشديد بضرورة البحث عن اليقين في الأمور الشرعية وبحسبه أن هذا لا يتأتى إلا بالرجوع إلى نصوص القرآن والسنة وما قام على البرهان على صحته وكان مأخوذاً منه (الدليل البرهاني)⁽³⁾، وفق منهج أصولي انتهى بتبنيه المنهجية النقدية القائمة على نقد الأساس الإبستمولوجي -نظرية المعرفة- التي بدورها يقوم عليه الحقل المعرفي البياني... والعرفاني والبرهاني⁽⁴⁾.

ويمكن أن نلخص أصول ابن حزم الظاهري في الأخذ بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة والدليل رافضا القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل وسد

⁽¹⁾ ابن حزم: المصدر السابق، ج7/ص39؛ وعابد القادر الفيتوري: المذهب الظاهري والمنطق عند ابن حزم، ص5.

⁽³⁾ الفيتوري: المرجع السابق، ص221.

⁽⁴⁾ أنور الزعبي: ظاهرة ابن حزم الأندلسي، ط2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009/1429، ص40.

الذرائع⁽¹⁾، وفي عمومها تتفق مع ما ذهب إليه داود الظاهري. هذه الأصول التي ظل ابن حزم وفيها لها وناجح من أجله فهو صاحب الفضل في إعادة بعث نشاط المذهب الظاهري خاصة بعد دعوته إلي الأخذ بمنهج التبسيط وتقريب المعرفة إلى الأذهان في كافة العلوم وهو مساهم في تحقيق شمولية التعليم ونشر الثقافة العامة بهدف جمع شتات الأمة الإسلامية⁽²⁾.

إن دعوة ابن حزم إلى إبطال القياس الفقهي وإنكار التقليد من خلال تبنيه لنظرية المعرفة القائمة على مراعاة أحكام اللغة واستعمال البرهان المنطقي العقلي للوصول إلى نتائج يقينية لا ظنية مع استخدام الدليل سواء مأخوذاً من النص أو إجماعاً، وكذا المقدمات التمهيديّة كلها أراء قامت عليه النظرية الإبستمولوجية⁽³⁾.

كما كان لدعوة ابن حزم تأكيد بضرورة تعلم المنطق باعتباره أداة لفهم الشريعة وكذلك إلغاء الفقه الظاهري لوظيفة الإمام ورفض تقليد إمام معين أوجب وبحسبه على المسلم أن يبحث على ما يعينه على فهم الشريعة بعيداً عن التقليد، وبحسبه أيضاً فإن علوم الأوائل هي الأداة لتحقيق ذلك⁽⁴⁾.

فقد انفرد ابن حزم بالتجرؤ على الإباحة الشرعية للفلسفة فهو يرى أن الشريعة والحكمة متفقان وغير متناقضين ومتعارضتين⁽⁵⁾.

(1) زكريا إبراهيم: المرجع السابق، ص204؛ وأنخل جنتالث بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسي، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955، ص219-220.

(2) الفيتوري: المرجع السابق، ص(221، 222).

(3) نفسه، ص123.

(4) نفسه، ص220.

(5) محمد أيت حمو: فضاءات الفكر في الغرب الإسلامي، دار الفارابي، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، ص(240، 241).

وقد أكد سالم يفوت أن ابن حزم أدرك أن الوصول إلى إقامة الشرع بما فيه الفقه وأصوله لا على الظن وإنما على اليقين بدل التخمين وضبط كل قواعده لا يتأتى إلا بالاستعانة بالمعقول المتمثل في علوم الأوائل والذي بإمكانه أن يجسد بناء الشرع على القطع ودعم المنقول بالمعقول وهو ما جعل الفلسفة تحظى بمكانة مرموقة داخل المذهب الظاهري الحزمي⁽¹⁾.

ويعود سبب رفض ابن حزم إلى الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد لأنها لا تتفق ومعايير العقلانية التي قننها وتعارضها مع النصوص الشرعية لذا سعي إلى إبطالها في الكثير من مؤلفاته ورسائله⁽²⁾ كما قام بإحلال القياس المنطقي محل القياس الفقهي⁽³⁾.

إلا أن المنهج الظاهري الحزمي يبقى الدليل الذي يميزه عن أصول المذاهب الأخرى والذي يحدد المعقول الذي لا يمكن تجاوزه إن لم يوجد دليل من نص آخر يلقي الضوء على المراد به⁽⁴⁾، فابن حزم يرى أن الدليل هو الذي لا يؤدي إلى تعارض أو تناقض بين العقل والنقل⁽⁵⁾.

ولربما نجاح ابن حزم في تطبيق ظاهرية تطبيقا كاملا يعاز إلى أنه يأخذ الأدلة التي يسوقها بظواهر ألفاظها على حد تعبير عبد الحليم عويس: "ابن حزم طبق ظاهرية تطبيقا كاملا، وكان يأخذ الأدلة التي يسوقها بظواهر ألفاظها⁽⁶⁾.

(1) سالم يفوت: المرجع السابق، ص(137، 138).

(2) أنور الزعبي: المرجع السابق، ص149.

(3) نفسه، ص145.

(4) نفسه، ص143.

(5) نفسه، ص29.

(6) عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص95.

على الرغم من أن ظاهرية ابن حزم (المغربية) اشتركت في عموميتها مع الظاهرية الداودية (المشرقية) إلا أنها كانت مختلفة عن ظاهرية من عاصره، فهي تمثل ثورة منهجية حقيقية في إطار العقلانية، ونظرة نقدية فاحصة تهدف إلى بناء قواعد المعرفة اليقينية التي يقوم عليها المنهج الظاهري الحزمي الذي حدد علم الظاهر وهو ما أمكن من خلاله بيان أحكام القرآن والسنة فهي تتأفح عن العقل وتتمني أن يسود حكمه، فهو صاحب رؤية نقدية شمولية في المعرفة يهدف من خلالها إلى مطامح منهجية لا مذهبية وإيديولوجية، كما أن ابن حزم فتح المجال أمام علوم الأوائل (الفلسفة والمنطق)، وكذا تركيز على اللغة ميزت ظاهرية المغربية وألبستها خصوصية عن نظيرتها المشرقية الساذجة في صورتها الداودية وهو ما أكده سالم يفوت بقوله "من المتعذر مماثلتها بالظاهرية الشرقية لكونها ذات مطامع وأهداف منهجية وإيديولوجية مغايرة لمطامح وأهداف مذهب داود الأصفهاني⁽¹⁾.

(¹) سالم يفوت: المرجع السابق، ص437.

الفصل الأول:

دعوى ظاهرية الموحدين لدى القدامى والمعاصرين..

دلائل وتخرجات

أولاً: دعوى ظاهرية الموحدين لدى القدامى

ثانياً: دعوى ظاهرية الموحدين لدى المعاصرين

ثالثاً: مناقشة (نقاط القوة ونقاط الضعف)

إن النظر في دعوى ظاهرية الموحدين من أول ما تستوجبه، أن نستقصي مختلف النصوص والروايات لدى القدامى، كما القراءات والتخريجات لدى المعاصرين، وذلك قبل إخضاعها للنقد والتمحيص.

أولاً- دعوى ظاهرية الموحدين لدى القدامى:

أكد أصحاب هذا الموقف علي ظاهرية الموحدين إلا أنه ما يسجل على أصحاب هذا الموقف أن الكثير من المؤرخين ربطوا ظاهرية الموحدين بشخصي ابن تومرت ويعقوب المنصور، وسنحاول في هذا المبحث عرض نصوص هؤلاء المؤرخين ترتيباً زمنياً للروايات المختلفة منهم:

• **إسماعيل ابن الأحمر (ت 609هـ/1212م):** من أقدم المصادر التي أكدت على ظاهرية الموحدين منذ عهد المهدي ابن تومرت حيث جاء في بيوتات فاس "تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية... أن يحكموا بمحمل الظاهرية... وجروا على ذلك السنين بطول أيامهم"⁽¹⁾.

• **عبد الواحد المراكشي (ت 647هـ/1249م):** تعتبر رواية المراكشي من الأهمية لا محال في تأكيد ظاهرية الموحدين حيث ينسبهم المراكشي إلى الظاهرية خصوصاً أيام يعقوب المنصور واصفا إياهم بمعادة المالكية بقوله: "كان قصده محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهره وأظهره

(¹) ابن الأحمر: بيوتات فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص19.

يعقوب هذا". وجاء في موضع آخر ما يؤكد ذلك عن ابنه إبراهيم يعقوب المنصور - من أنه "كان يذهب مذهب أبيه في الظاهرية"⁽¹⁾.

• **أبو الفدا (ت 732/هـ 1331م):** أكد صاحب المختصر علي ظاهرية أبي يوسف يعقوب المنصور بقوله: "...وكان يتظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب مالك"⁽²⁾.

• **النويري (ت 733/هـ 1333م):** هو الآخر أكد ظاهرية أبو يوسف يعقوب المنصور بقوله: "...وكان رحمه الله ديناً حسن السيرة كثير الجهاد إلا أنه كان يتمذهب بالمذهب الظاهري ولا يكتمه، فعظموا في أيامه و انتشروا في البلاد ومال إليهم " وفي موضع آخر "... وكان قصده أن يحو مذهب مالك من بلاد المغرب ويحمل الناس على الظاهر من الكتاب والسنة"⁽³⁾.

• **ابن الوردي (ت 749/هـ 1349م):** هو الآخر نحا منحى من سبقوه مؤكداً على ظاهرية يعقوب المنصور بقوله: "... توفي أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بالمغرب والأندلس في سلا ولايته خمس عشرة سنة تظاهر بالظاهرية وتلقب بالمنصور وعاش ثمانياً وأربعين سنة"⁽⁴⁾.

• **الشاطبي (ت 790/هـ 1388م):** أكد الشاطبي علي ظاهرية المهدي ابن تومرت وأتهم مذهبهم بالبدعة بقوله: "وكان مذهبهم البدعة الظاهرية"⁽⁵⁾.

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، الكتاب الثالث، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص(385،389).

(2) أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل، المختصر في تاريخ البشر، ط1، المطبعة الحسينية، المصرية، ج3/ص96

(3) النويري: نهاية الإرب في فنون الآداب، تحقيق عبد المجيد ترحيني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004 ج24/ص(185،186).

(4) ابن الوردي: تاريخ الأستاذ العلامة والأديب والفقامة الشيخ زين الدين عمر بن الوردي، ج2/ص114.

(5) الشاطبي: الاعتصام، ط1، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، 1431/هـ 2010م، ص180.

- البرزلي القيرواني (ت 841/هـ 1437م): جاء في نوازله "ولما اطمأنت بالأمر عبد المؤمن الدار، جمع الفقهاء. إما لاختبار مذهبهم إما لحملهم على مذهب ابن حزم"⁽¹⁾.
- ابن كثير (ت 774/هـ 1372م): أكد ابن كثير أن يعقوب المنصور قد تدرج مذهبيا من المالكية إلى الظاهرية والشافعية ليستقر به الحال على المذهب الشافعي في آخر أيامه بقوله "كان ديننا حسن السريرة، وكان مالكي المذهب ثم صار ظاهريا حزميا ثم مال إلى مذهب الشافعي وأستقضى في بعض بلادهم قضاة..."⁽²⁾.
- الونشريسي (ت 914/هـ 1508م): اتفق الونشريسي مع الشاطبي في ظاهرية المهدي ابن تومرت بقوله: "...ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري محمد بن تومرت المقدم الذكر..."⁽³⁾.
- ابن العماد (ت 1089/هـ 1678م): أكد أيضا ابن العماد على ظاهرية يعقوب المنصور بقوله: "...محباً للعلوم كثير للجهد ميمون التقية، ظاهري المذهب معاديا لكتب الفقه والرأي أباد منها شيئا كثيرا بالحريق، وحمل الناس على التشاغل بالأثر"⁽⁴⁾.
- العباس بن إبراهيم السملالي قاضي مراكش (ت 1378/هـ 1958م): أكد على ظاهرية الموحدين بقوله: "ثم اعلم أن الموحدين قد تتحلوا بالمذهب المعروف لهم في إنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل شرعا على محض الظاهرية وجروا

(1) البرزلي القيرواني: نوازل البرزلي، ج1/ص114. نقلا عن سمير القدوري، الردود علي ابن حزم بالأندلس والمغرب، ص320.

(2) ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408/هـ 1988م، ج13/ص29.

(3) الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أصل إفريقية والأندلس والمغرب، ترجمة محمد حجي، دار الغرب الإسلامي المغرب، 1401/هـ 1981م، ج2/ص465.

(4) ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج16/ص225.

على ذلك سنن عبد الله الحسيني المعروف بالأمام المهدي وتمذهبوا بمذهب
الظاهرية ولم يعدلوا... " (1).

• **ابن جزى (ت 741هـ/1340م):** هو الآخر أكد على ظاهرية الموحدين
بقوله: " ثم ابنه المنصور أبو يوسف يعقوب وكان عالماً محدثاً ألف كتاب الترغيب
في الصلاة وحمل الناس على الظاهرية وإحراق كتب المالكية " (2).

• **عليش (ت 1290هـ/1873م):** أكد هو الآخر علماً أن المنصور الموحدى
أراد حمل الناس على كتب ابن حزم إلا أن الفقهاء عارضوه على رأسهم أبو يحيى
ابن المواق بقوله: "...فأراد حمل الناس على كتب ابن حزم فعارضها فقهاء وقته
... غير أنه يؤكد على أن المنصور قد عدل على هذا لما أظهر له الفقيه بن المواق
طوام التي وقع فيه ابن حزم بقوله " فلما أخذه الأمير جعل يقرؤه ويقول أعوذ بالله
أن أحمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم على هذا... " (3).

(1) العباس ابن إبراهيم السملالي: الأعلام بمن حل مراكز وأغمات من الإعلام، ط2، راجعه عبد الوهاب ابن
المنصور، مطبعة المالكية الرباط، 1413هـ/1993م، ج8/ص396.

(2) ابن جزى: القوانين الفقهية، دار العلم، بيروت، ص276.

(3) ابن عبد الله الشيخ أحمد عليش: فتح العلى المالك في الفتوى على مذهب مالك، دار المعرفة، لبنان،
د، ج1/ص103.

ثانيا- دعوى ظاهرية الموحدين لدى المعاصرين:

أما فيما يخص الدراسات المعاصرة التي أكدت على ظاهرية الموحدين فهي عديدة، سنحاول استعراضها من الأقدم إلى الأحدث ورصد نصوصها وكذا المصدر التي أخذت منها نصوصها.

• **أنخل جنثال بالنتيا:** ذهب هو الآخر إلي أن إمام الموحدين المهدي ابن تومرت كان يميل إلي المذهب الظاهري الحزمي بقوله: "وقد مال محمد بن تومرت مهدي الموحدين إلي مذهب ابن حزم، إذ أوجد فيه ما يؤيد دعوته... وقد أسرع المذهب الحزمي إلي الزوال بعد انقضاء أمر الموحدين..."⁽¹⁾.

• **زكريا إبراهيم:** يري زكريا إبراهيم أن الدولة الموحدية كانت ظاهرية وعملت على نشر المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب والذي عمم به العمل أيام أبو يوسف يعقوب المنصور في قوله: "ثم قامت دولة الموحدين في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع فنشرت المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب، ودعم العمل بهذا المذهب في شمال إفريقيا و الأندلس يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الذي أخذ على عاتقه نشر الفقه الظاهري، وحمل الناس عليه بقوة السلطان"⁽²⁾.

• **سعيد أعراب:** أكد هو الآخر في مقاله الذي جاء في (دعوة الحق) على أن الدولة الموحدية كانت ظاهرية حزمية منذ عهد عبد المؤمن بن علي بقوله: "...وأنه كان يرمي من وراء ذلك على حمل الناس على مذهب ابن حزم الظاهري ودليلنا على ذلك أن المسألة التي تذرع بها للطعن في مذهب مالك هي من صميم فقه ابن

(1) أنخل جنثال بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955، ص238.

(2) المرجع السابق: ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي، ص205

حزم ...⁽¹⁾، وقد استند في حكمه هذا على رواية ابن أبي زرع في روض القرطاس والسلاوي في الاستقصاء.

• **محمد أبو زهرة**: أكد محمد أبو زهرة على انتشار المذهب الظاهري خلال الحكم الموحي وانتشر وعمم العمل به بقوله: "ويصح لنا أن نقول أن آخر القرن السادس وأول القرن السابع كان عصر ازدهار وانتشار المذهب فقد عمم العمل به في شمال إفريقيا و بلاد الأندلس كلها يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الذي تولى سنة 580هـ إلى 595هـ⁽²⁾ مستندا في حكمه علي رواية المراكشي حول إعجاب المنصور بابن حزم.

• **حسن علي حسن**: هو الآخر شأنه شأن معاصريه أكد علي ظاهرية الموحدين مستشهدا برواية المراكشي وابن الأثير بقوله: "وبجانب هذا الإجراء فإنه أظهر تعظيما للمذهب الظاهري كبديل للمذهب المالكي"⁽³⁾.

• **محمد المنوني**: أكد المنوني على ظاهرية الدولة الموحدية منذ بداية دعوته مع إمامه محمد بن تومرت، ومواصلة خلفائه من بني عبد المؤمن على ذلك المذهب بقوله: " وهذا المذهب كان محبوبا من طرف الخلفاء الموحدين وبصفة أخص لدى يعقوب المنصور... وهو الذي حمل الناس بالفعل على المذهب الظاهري وإحراق كتب المالكية..."⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سعيد أعراب: (موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي، دعوة الحق، العدد 249، 1970م، ص(28،29).

⁽²⁾ محمد أبو زهرة: تاريخ المذهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د،ت)، ص557.

⁽³⁾ حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس وعصر المرابطين والموحدين، ط1، دار العلوم، القاهرة، 1980م، ص466.

⁽⁴⁾ محمد المنوني: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، ط2، الرباط، 1397هـ/1988م، ص50.

• **ليلى أحمد نجار:** أكدت ليلى أحمد نجار في كتابها "المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحي" على ظاهرية الموحدين بقوله "قامت دعوة ابن تومرت بالمناداة بالإمامة وبعضمة الإمام على مذهب الشيعة وبالقول بالظاهرية مع كراهية التأويل على رأي داود وابن حزم"، كما أكدت على ظاهرية يعقوب المنصور في قولها "وكبديل للمذهب المالكي قام بتشجيع مذهب الظاهرية وكان في المغرب عدد كبير منهم ظهر وانتشروا في أيامه وهم منسيون إلي ابن محمد بن حزم رئيس الظاهرية...⁽¹⁾". مستندتنا إلى رواية كل من المراكشي في المعجب وابن الأثير في الكامل.

• **محمد عبد الله عنان:** من الدراسات الإسلامية حول المغرب والأندلس التي أكدت على ظاهرية الدولة الموحدية بقول صاحبها: "إن ابن تومرت كان يأخذ في تفسير الشريعة بالمذهب الظاهري...ومن الغريب أن الظاهرية لم تنتظم في ظل الموحدين إلي مدرسة مذهبية إلا بعد المهدي بنحو سنتين عاما في عصر الخليفة يعقوب المنصور، ففي هذا الوقت اعترف بأن الظاهرية هي المدرسة الفقهية الرسمية...⁽²⁾".

• **عز الدين عمر موسى:** رجح هذا الأخير على إن الموحدين أقرب إلى المذهب الظاهري خصوصا أمام تلاقي من آراء ابن حزم مع بعض آراء ابن حزم بقوله: "رجحنا أن بعض آراء ابن حزم وجدت طريقها إلى آراء ابن تومرت في التوحيد... وكل هذه المظاهر تجعل الموحدين أقرب إلى المذهب الظاهري من غيره من المذاهب..."، وبقوله أيضا: "ولكن الفقه الظاهري لم يتخذ مذهباً رسمياً إلا في

(1) ليلى أحمد نجار: المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحي 1409هـ/1989م، قسم 2، ص(473،470).

(2) محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ/1991م، ص203.

خلافة المنصور...⁽¹⁾ معتمدا على رواية كل من المراكشي في المعجب، وما جاء في نهاية الأرب للنويري وابن كثير في البداية والنهاية .

• **أحمد مختار العبادي:** يرى أن المهدي ابن تومرت أستغل المذهب الظاهري في جانبه الفقهي بهدف محاربة الفقهاء والقضاء على سلطتهم بقوله: "...وأخذ الجانب الفقهي الظاهري الذي يحارب التقليد، وكان غرضه من ذلك هو محاربة فقهاء المالكية الذي قوى نفوذهم على عهد المرابطين"⁽²⁾ معتمدا على رواية المراكشي.

• **أبو عبد الله محمد بن الحسن الثعالبي الحجوي:** أكد هو الآخر ميله إلى ظاهرية الموحدين بقوله: "وعندي أنه لو أعطاهم حرية الإجتهد ما تركوه، ولا رجعوا للتقليد عند إضمحلال دولته، وأن الذي أوجب نبذهم لعمله هو أنه ألزمهم بالانتقال من تقليد مالك إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة"⁽³⁾. مستندا على قول المراكشي ومتأخري فقهاء المالكية.

• **محمد عابد الجابري:** يؤكد هذا الأخير أن الموحدين كانوا ظاهرية تبعا لمؤسس دولتهم ابن تومرت الذي بعث الظاهرية الحزمية وجسدها فعليا بعد أن كانت نظرية لافتقارها للسلطة التي حظيت بها في كنف الدولة الموحدية بقوله: "بعث ظاهرية ابن حزم ونقلها من مجرد مذهب يشتهي صاحبه من افتقاره لسلطة الدولة"، ويصرح في موضع آخر "الدولة الموحدية لم تكن أشعرية بل كانت ذات مذهب

(1) عز الدين عمر موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1411هـ/1991م، ص193.

(2) أحمد مختار العبادي: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت)، ص109.

(3) الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي: تاريخ الفكر السامي، ط1، دار التراث، القاهرة، 1396هـ، ج2/ص172.

خاص ، مذهب يعتمد على الكتاب والسنة في الدين مع انفتاح على الفلسفة والعلوم تماما كما هو شأن ظاهرية ابن حزم⁽¹⁾.

• **سمير القدوري:** هو الآخر أكد على ظاهرية الموحدين في مقاله "الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب"، بقوله: "ليس في ظاهرية الموحدين شك بعد الأدلة والبراهين الكثيرة التي ساقها على ذلك الدكتور الغلبزوري"⁽²⁾ مستندا إلي رواية ابن الأحمر في بيوتات فاس والونشريسي في المعيار والشاطبي في الاعتصام ونوازل البرزلي وكذا رواية المراكشي.

• **الطاهر بونابي:** أكد هو الآخر على ظاهرية الموحدين وأنهم اتخذوه مذهباً رسمياً لدولتهم بقوله: "فإغداقهم الأرض على أبي النجم هلال بن يونس كان من منطلق مذهبي بحث إذا كان هذا الصوفي من أعمدت المذهب الظاهري الذي يعد المذهب الرسمي للدولة"⁽³⁾ معتمدا على رواية الغبريني في عنوان الدراية، إلا أنه وبالعودة إلى نص الغبريني لم نجد حتى إشارة إلى ظاهرية الموحدين بحسب ماذهب إليه الباحث.

• **عبد العزيز فارح:** ذهب هو الآخر إلى ظاهرية الموحدين ومحاربتهم لكتب الفروع المالكية وإحراقها على الرغم من فشلهم في محاولات حمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي بمجرد انتهاء دولتهم مستندا في رأيه لتخريجات من

(1) محمد عابد الجابري ، الكشف على مناهج الأدلة في عقائد الملة ،سلسلة التراث الفلسفي العربي،مؤلفات ابن رشد (2) ،ط1،بيروت ،1998م،ص41.

(2) سميرالقدوري : (الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية)،مجلة الأحمديّة ، العدد الثالث عشر، 1424هـ،ص319.

(3) الطاهر بونابي :التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و7 الهجريين و12 و13 الميلاديين،دار الهدى للطباعة والنشر ،عين مليلة ،الجزائر ،2004،ص200.

سبقوه أمثال سعيد أعراب ،عبد اللطيف شرارة وعباس الجراري الذين أكدوا على ظاهرية الموحدين بحسبه⁽¹⁾.

• **توفيق أحمد الغلبزوري الإدريسي:** من الدراسات المعاصرة التي راهنت إلى أبعد حد على ظاهرية الدولة الموحدية ليس فقط على عهد يعقوب المنصور ومن سبقه بل استمرت بعد إرث في الدولة وأبنائه⁽²⁾، و بقوله أيضا " أخذ أمير المؤمنين يعقوب المنصور بالمذهب الظاهري مذهباً رسمياً للدولة ولم يكتفي بالدعوة إليه والأمر بالاجتهاد على أصوله"⁽³⁾ معتمداً في تخريجه هذا على ما جاء في رواية ابن الأحمر ورواية المراكشي وأيضاً ما جاء في العواصم والقواصم لأبن العربي.

• **أبو معاوية مازن عبد الرحمان البحصلي:** هو الآجر أكد على ظاهرية الموحدين لقوله : "ويصح لنا أن نقول إن آخر القرن السادس والسابع عصر ازدهار للمذهب الظاهري فقد عم العمل به شمال أفريقيا وبلاد الأندلس كلها يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن السلطان الموحد⁽⁴⁾، معتمداً على رواية عبد الواحد المراكشي و شهادة من لقي الحافظ أبا بكر بن الجد، و أيضاً تعظيم المنصور لابن حزم ناقلاً عن محمد أبو زهرة .

• **علي محمد الصلابي:** أكد هو الآخر على ميل يعقوب المنصور إلى المذهب الظاهري وأعرض عن كتب المالكية في قوله: "صرح في زمن حكمه بعدم صحة

(1) عبد العزيز فارح: أثر ظاهرية ابن حزم على الحياة الفقهية والسياسية بالمغرب على عهد الموحدين ، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية ،الدار البيضاء، 1426هـ/2005م، ص (228 ، 230 ، 236) .

(2) توفيق أحمد الغلبزوري :المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ، ط1، دار ابن حزم ،السعودية، 1427هـ/2006م، ص722.

(3) نفسه ،ص703.

(4) أبي مازن معاوية بن عبد الرحمن البحصلي البيروني : طبقات أهل الظاهر ، ط1، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، لبنان ، 1430 هـ/2009، ص (17،134) .

الاعتقاد بعصمة ابن تومرت وجالس وجالس الصلحاء والموحدين ومال إلى الظاهرة (1)، وأعرض عن كتب المالكية وأحرق مالا يحصى من كتب الفروع (2) ناقلا عن الذهبي في سير أعلم النبلاء، كما أنه أعتد في تخريجه هذا على رواية ابن كثير وابن العماد وإلي رواية ابن حمويه السر خسي وكذا ما أورده الزر كلي.

• **عبد الباقي السيد عبد الهادي:** أكد عبد الباقي منذ بداية بحثه على ظاهرية الموحدين بقوله: "إثبات حقيقة تغافل عنها الكثير من القدامى والمحدثين وهي إثبات ظاهرية دولة الموحدين التي مكنت للفقهاء الظاهري (3)، مؤكدا على إن الموحدين جسدوا المشروع الظاهري الحزمي الطموح عمليا بعد أن كان نظريا في قوله: "... وبذلك يتحقق المشروع الظاهري الطموح عمليا في عهد الموحدين بعد أن كان مجرد محاولة نظرية في الغالب على يد ابن حزم (4) مستندا إلى رواية ابن الأحمر في بيوتات فاس ورواية المراكشي في المعجب والونشريسي في المعيار والبرزلي في نوازله وابن فرحون في الديباج وابن زرقون والسر خسي والشاطبي في الاعتصام من القدامى مدعما موقفه بدراسات المعاصرين المؤيدين للظاهرية الموحدين أمثال المنوني وأحمد بكير، وإبراهيم على حسن وغيرهم.

(1) وردت في نص آخر له في كتابه "دولة الموحدين" صححة الظاهر" ،ص 159.

(2) علي محمد الصلابي: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ط3، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، 1430هـ/2009م، ص(365،366) .

(3) عبد الباقي السيد عبد الهادي: الظاهرية والمالكية وأثرهما في المغرب والأندلس في عهد الموحدين (524هـ-668هـ) //1435هـ/2014م، ص 11.

(4) المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

ثالثاً - مناقشة (نقاط القوة ونقاط الضعف):

أستند أصحاب دعوى ظاهرية الموحدين على جملة من الدلائل والحجج التي يرونها كفيلة وجازمة وقطعية على ظاهرية الموحدين أولها شهادة العلماء والمؤرخين سواء المعاصرين للدولة الموحدية أو الذين جاوا بعدها، كما استندوا إلى حادثة إحراق كتب الفروع في عهد يعقوب المنصور وتوليت بعض الفقهاء الظاهرية القضاء بالإضافة إلى ما تعرض إليه الفقهاء المالكية من محن وتتكيل خصوصاً أيام يعقوب المنصور وإعجابه الشديد بابن حزم مرجعين هذا الإعجاب سباباً لاعتناق هذا الأخير للمذهب الظاهري، كما لم يفهم التشجيع الذي حظي به المذهب وأعلامه وهو مازاد في كثرتهم وكثرت تصانيفهم أيام الموحدين.

وسنحاول تفحص هذه الحجج والدلائل وما مدى قوتها في تأكيد ما ذهب إليه من ظاهرية الموحدين.

***شهادة العلماء والمؤرخين:** تعتبر شهادة العلماء المؤرخين أول السندات التي قامت عليه دعوى ظاهرية الموحدين خصوصاً شهادات الذين عاصرو الدولة الموحدية وعاشوا في كنفها أمثال عبد الواحد المراكشي، وابن حمويه الدمشقي السرخسي (ت 642هـ/1244م)، أو الذين عاشوا في عصر الدولة المرينية أمثال ابن الأحمر وابن جزى وغيرهم.

-شهادة عبد الواحد المراكشي (ت 647هـ/1249م): ينظر إليه أصحاب دعوى ظاهرية الموحدين أنه شهادة قطعية وجازمة على ظاهرية الدولة الموحدية، كون هذا الأخير كان شاهد عيان للإحداث، إلا أنه وعلى الرغم من أهميتها نسجل عليه بعض التحفظ خصوصاً وأن المؤرخ أثناء عملية الإحراق وما يتعلق بها من أحداث كان لا يتعد سنة العاشرة بعد "حتى رواية المراكشي الذي لم يكن أيام حادثة

الإحراق ليتجاوز سن العاشرة بقليل"⁽¹⁾، وبتالي مسألة إدراكه للإحداث والحفاظ على تفصيلها يشوبها الكثير خصوصا أن المراكشي بقي مدة ليست بالهينة قبل أن يكتب كتابه المعجب بعد أن أنتقل إلي المشرق، ولربما هذا ما حمل الباحث لخضر بولطيف على القول: " لكن عبارة المراكشي -محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من الكتاب والقرآن والحديث- على صراحتها وربما لكونها استنتاجا وتقديرا أكثر منها شهادة وتقديرا"⁽²⁾.

كما أن قول المراكشي في: "وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث" والذي استند إليه أصحاب دعوى ظاهرية الموحدين رداً عليهم من نفي الظاهرية على الموحدين أمثال الهادي حسيين والذي يرى أن عبارة "الظاهر" تأويلاً لا يستساغ لأن العبارة لا تفيد الانتماء إلى المذهب الظاهري بل تعني العمل بظاهر الكتاب والسنة"⁽³⁾.

-شهادة ابن حموي الدمشقي (ت 642هـ/1244م): كان لشهادة ابن حموي الدمشقي الذي أنتقل إلى بلاد المغرب سنة (595هـ/1197م) وأستقر به إلى غاية (600هـ/1203م) ثقلها في الحجج التي قدمها دعاء ظاهرية الموحدين ويرون أنها لا تقل أهمية عن شهادة المراكشي فقول ابن حمويه عن يعقوب المنصور " وكان الفقهاء ينسبونه -أي المنصور - إلى مذهب الظاهر"⁽⁴⁾ دليل آخر يجزم ما جاء به

⁽¹⁾ لخضر بولطيف : فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي ، طبعة خاصة، دار الصديق، الجزائر، 2015، ص 399.

⁽²⁾ لخضر بولطيف: الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي، منشورات مخبر مصادر وتراجم، جامعة وهران، 2014، ص (155،156).

⁽³⁾ العادي حسيين: مظاهر النهضة الحديثية، ج1/ص178. (عن الغلبزوري ص689).

⁽⁴⁾ أحمد بن محمد المقرئ: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ/ 1998، مج3/ (101،102).

المراكشي ويؤكد، ألا وان السياق الذي جاءت فيه شهادة ابن حمويه الدمشقي توحى بأن الفقهاء هم الذين أقرّوا هذا الانتماء إلى المذهب وهو ما يري فيه عبد الله كنون تجني من قبلهم على يعقوب المنصور ونسبه إلى المذهب الظاهري⁽¹⁾، وهو ما أكد عليه الباحث لخضر بولطيف أيضا بقوله: "لكن ما الذي حمل الفقهاء على رمي المنصور - ومن بعده سائر الموحدين - بتبني الظاهرية"⁽²⁾.

-شهادة المعاصرين للحكم المريني:

أما فيما يخص شهادة المؤرخين المعاصرين للعصر المريني أمثال ابن الأحمر، وابن جزري، والشاطبي، والونشريسي وغيرهم فعلى قدر أهمية هذه الشهادات في تأكيده على ظاهرية الموحدين إلا أن وبنظر إلى الصراع القائم بين المرينين والموحدين وكذا التحامل من قبل بعض المؤرخين على الموحدين على رأسهم ابن الأحمر بالإضافة إلى تأثير الإسطوغرافية المرينية تجعل هذه الشهادات محل ضعف مما يستدعي ضرورة إعادة التحقق من ظروف التي دونت وكتبت في ظلها، ودوافع أصحابه وتوجهاتهم، ومن ناحية أخرى فإن إدراك الفقهاء خطورة في تفويض سلطتهم والحد منها جعلهم يتهمون الموحدين بالظاهرية، هذا الاتهام الذي سارع الفقهاء المتأخرين أمثال ابن جزري والشاطبي إلى إثباتها على الموحدين وهو ما أكده الباحث لخضر بولطيف في فقهاء المالكية.

*حادثة إحراق كتب الفروع:

راهن دعاة ظاهرية الموحدين كثيرا على حادثة إحراق يعقوب المنصور لكتب الفروع المالكية واعتبروها خطوة صريحة من قبل المنصور لمحو مذهب مالك

(1) عبد الله كنون: النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط3، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1975، ص 125.

(2) لخضر بولطيف: فقهاء المالكية، ص 400.

وحمل الناس على المذهب الظاهري ، إلا أن البعض يرى أن المسألة لا تتعد سياسة دولة وخلفائها أدركت جمود دعوتها ودخولها في مرحلة فراغ وهو ما أكد عليه عبد الله علي علام بقوله : "على أنها كانت بسبب خوف عبد المؤمن على دولته الفتنية التي دخلت مرحلة فراغ وجمود... وهو ما دفعه إلى إصدار أوامر بإصلاح المساجد وبنائها وتغيير المنكر وحرق كتب الفروع" (1)، كما نظر إليها المغراوي على أنها جزء من المبالغات التي أحاطت بالموضوع في الأسطغرافيا المرينية وبحسبه تعد هذه العملية خطوة أولى في مشروع إصلاحي يهدف بالأساس إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة ولا تعدو أن تكون نتيجة للتوافق الأيدلوجي والميول الفكري للخليفة يعقوب المنصور (2).

كما أكد لخضر بولطيف أن حادثة إحراق الكتب لم تحسم الأمر بظاهرية الموحدين من عدمها لأن هناك اختلاف حول اعتبارها حدثا سياسيا أيدلوجيا بهدف إلى إدماج سلطتي الدين والسياسة ، أم حدثا دينيا -مذهبيا يهدف إلى تبني الخليفة الموحي المذهب الظاهري الحزمي أو مجرد التقاء بين دعوته إلى الاجتهاد المطلق والنهج الظاهري في نبذ الفروع والرجوع إلى النصوص (3).

*الإعجاب بابن حزم:

ومن بين الدلائل التي أعتده أصحاب دعاة ظاهرية الموحدين عموما ويعقوب المنصور خصوصا إعجاب هذا الأخير بابن حزم بقوله : "عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم ، ثم قال : كل العلماء عيال على ابن حزم" (4) ، إلا أن الكثير

(1) عبد الله علي علام ،ص(232،231).

(2) المغراوي ، مجلة (ص27،26).

(3) لخضر بولطيف : الفقه والتاريخ ،ص(157،156).

(4) المقرئ : نفع الطيب ،مج3/ص238.

من الباحثين يؤكدون أن مسألة إعجاب المنصور بابن حزم غير كافية للجزم بظاهريته أمثال عبد الله كنون في قوله: "وليس يكفي أن يظهر المنصور إعجابه بابن حزم لنحكم بأنه وقومه على مذهبه" (1) ، وكذلك احمد بكير بقوله: "إنما هو تأبين وإعجاب بالعالم الظاهري وليس حجة قطعية على العمل بمذهبه ،نعم كان ابن حزم موضع إكبار" (2).

***كثرة أتباع الظاهرية وذيوع مؤلفات ابن حزم: احتج دعاة الظاهرية بكثرة المنتسبين إلى المذهب الظاهري وانتشار المذهب وذيوع مؤلفات ابن حزم في العهد الموحي خصوصا أيام يعقوب المنصور، غير أن الباحث عبد الله كنون يذهب إلى عكس ذلك بقوله: " وأن لنعد من فقهاء المذهب المالكي الذين نبغوا في هذا العصر العشرات قبل أن نعد ظاهريا واحدا وفتيها متحررا ممن يميل إلى الاجتهاد" (3) ، أما فيما يخص كثرة مؤلفاتهم فيرد الباحث فاروق حمادة على ذلك في قوله: " وما اتهم به من ظاهرية ينفيها ما ثبت عندنا من رواج لكتب الفقه في عصره ،واعتماد الدولة لجميع المذاهب السنية ومنها المالكية والظاهرية ، وبما أن الظاهرية دائما يناقشون ويحتجون بالآثار فكتبهم محشوة بها ، وحظيت عندهم بهذا الاعتبار" (4) .**

***محنة الفقهاء المالكية واضطهادهم: لقد استند دعاة الظاهرية في التأكيد ما ذهبوا إليه إلى مسألة معادة فقهاء المالكية والتكثير بهم أمثال أبي الحسين ابن زرقون (ت 621هـ/1224م)، وأبي بكر بن علي (ت 596هـ/1099م)، و أبي محمد عبد الكبير (ت 617هـ/1220م).**

(1) عبد الله كنون ،ص(125،124).

(2) أحمد بكير ،ص123.

(3) عبد الله كنون ،ص123.

(4) فاروق حمادة : أبحاث مالكية مغربية،دار القلم ،دمشق ،ط1430،1/هـ2009م،ص 108.

فيرد عليهم المغراوي الذي فسر أن أسباب هذه المحنة لأتخرج عن نطاق الصرامة والجدية التي انتهجتها الدولة الموحدية ومن ورائها يعقوب المنصور في مواجهة فقه الفروع وأهله بقوله: "من الواضح أن الطريقة التي أؤذي بها هؤلاء الفقهاء تدل على أن الدولة الموحدية أرادت من خلالهم أن تؤكد جديتها في مواجهة فقه الفروع وأهله وذلك عند عزم المنصور ترك التقليد والعمل بالحديث"⁽¹⁾.

كما يرى بعض الباحثين أن سبب نكبة الفقهاء المالكية لأنهم حملوا سلاح الدعاية المضادة للدعوة الموحدية كونها أصبحت تهدد وتقوض سلطتهم العلمية والروحية التي حظوا بها في ظل المرابطين⁽²⁾.

***تقلد الفقهاء الظاهرية القضاء في عهد المنصور:** أعتبر دعاة الظاهرية أن توليت الفقهاء الظاهرية القضاء في العهد الموحد من الحجج القوية في تأكيدهم لظاهرية الدولة الموحدية، أمثال الفقيه الغرناطي أبو سليمان بن حوط الله (ت 612هـ) والذي ولي القضاء في اشبيلية وقرطبة ومرسية وغيره من المدن ، والفقيه ابن مضاء النحوي (ت 592هـ) والذي تولي قضاء فاس ، بجاية ثم ولي قضاء الجماعة بمراكش زمن يوسف وابنه يعقوب المنصور⁽³⁾ ، غير قول ابن خلكان في وفيات الأعيان "...بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس ،ولقد أدرنا جماعة من مشايخ المغرب وصلوا إلينا إلى البلاد وهم على ذلك الطريق :مثل أبي الخطاب ابن دحية وأخيه أبي عمر ومحي الدين ابن العربي نزيل دمشق وغيرهم"⁽⁴⁾ وإذا ما تفحصنا النص جيدا ان هؤلاء المشايخ لم يكونوا ظاهرية وهو ما أكده الباحث لخضر بولطيف أن بعض

⁽¹⁾ المغراوي ،ص30.

⁽²⁾ لخضر بولطيف : فقهاء المالكية ،ص400؛ وإبراهيم حركات ج1/ص352.

⁽³⁾ الغلبزوري ،ص705.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه ،ص11.

الفقهاء الذين عدو في حساب المذهب الظاهري أمثال ابن دحية وابن مضاء النحوي مالكية بقوله: "...إلى أن ابن مضاء لم يكن ظاهريا، ولم يخرج عن المذهب المالكي"⁽¹⁾، وأيضا قوله حول ابن دحية "... فقيها على مذهب مالك ولا يعكر على هذه الشهادة ما أثبتته المقري (ت 1041هـ/1632م)، وابن العماد (ت 1089هـ/1678م) من أن ابن دحية كان "ظاهري المذهب"، إذ إنهما يصدران عن رواية المؤرخ البغدادي -الآخر- ابن النجار (ت 643هـ/1245م)، وكان من ألد خصومه، وأكثر المتحاملين عليه"⁽²⁾ وبالتالي فالقضاء الموحدى كان يسير على مذهب مالك لا المذهب الظاهري.

(¹) لخضر بولطيف: فقهاء المالكية، ص 409.

(²) نفسه، ص 410.

الفصل الثاني:

نفي ظاهرية الموحدين لدى القدامى والمعاصرين..

دلائل وتخرجات

أولاً: نفي ظاهرية الموحدين لدى القدامى

ثانياً: نفي ظاهرية الموحدين لدى المعاصرين

ثالثاً: مناقشة (نقاط القوة ونقاط الضعف)

لا يمكن للصورة أن تتضح، ولا للرأي أن ينضح، إلا إذا قابلنا نصوصا بنصوص، وأنظارا بأنظار، وهو ما نروم القيام به على مستوى هذا الفصل، ليكون في مقابل ما تقدم في الفصل الذي قبله.

أولاً- نفي ظاهرية الموحدين لدى القدامى:

• ابن الأثير (ت 630هـ/1233م): من أقدم المؤلفات التي تكلمت عن مذهب الموحدين بقوله: "...وجمع الناس على مذهب مالك في الفروع وعلى مذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول"⁽¹⁾ نافيا بذلك ظاهرية الموحدين، كما جاء في جزئه العاشر من الكامل ما يؤكد أنه ينفي ظاهريك الموحدين بقوله أن أبي يوسف يعقوب كان يتظاهر بالمذهب الظاهري وأعرض عن مذهب مالك في قوله: "وكان يتظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب مالك..."⁽²⁾.

• ابن خلكان (ت 681هـ/1282م): يتضح من نص ابن خلكان أنه ينفي ظاهرية الموحدين فهو يرى أن دعوة يعقوب المنصور لرفض الفروع ورفض التقليد ودعوة العلماء إلى الاجتهاد واستنباط القضايا من الكتاب والسنة و الإجماع والقياس وهو مذهب أهل الحديث بقوله: "وأمر برفض فروع الفقه وان العلماء لا يفتون إلا الكتاب العزيز والسنة النبوية لا يقلدون أحدا من الأئمة المجتهدين

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، راجعه محمد يوسف الدقاق، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، مجلد9، ص461.

(2) المصدر نفسه، مجلد 10، ص(258،259).

المتقدمين بل تكون أحكامهم مما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس...⁽¹⁾.

• **ابن سعيد (ت 685هـ/1286م):** يذهب ابن سعيد إلى أن مذهب يعقوب المنصور هو مذهب أهل الحديث بقوله: "فاشتهر بذلك وصادف انحراف المنصور عن كتب الفروع وميله إلى مذهب أهل الحديث..."⁽²⁾.

• **اليافعي (ت 768هـ/1367م):** من خلل نصه يظهر جليا أن اليافعي تنصب شهادته حول يعقوب المنصور في نفيه للظاهرية ويرى أن يعقوب المنصور كان يدعوا إلى العمل على طريقة أهل الظاهر "وكان قد أمر علماء زمانه أن لا يقلدوا أحدا من الأئمة المجتهدين المتقدمين بل تكون أحكامهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس"⁽³⁾، مستندا إلى رواية ابن خلكان.

• **ابن الخطيب (ت 776هـ/1375م):** نلمس من كلام ابن الخطيب حول مذهب ابن تومرت بأنه يجزم على أنه خارجي المذهب بقوله: "قالوا كان يزعم أنه مأمور بنوع من الحي والإلهام وينكر كتب الرأي والتقليد وله باع في علم الكلام، وغلبت عليه نزعة خارجية..."⁽⁴⁾، وقوله أيضا: "وجمع له الفقهاء ووقع بينهم الكلام وانفقوا أنه خارجي المذهب..."⁽⁵⁾.

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج7/ص11.

(2) ابن سعيد الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة تحقيق إبراهيم الأبياري، دار المعارف، مصر، - (د،ت)، ص30.

(3) ابن محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل منصور، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1417هـ/1997، ج3/ص364.

(4) لسان الدين ابن الخطيب: رقم الحل في نظم الدول، المطبعة العمومية بحاضرة تونس المحمية، 1316م، ص57.

(5) لسان الدين ابن الخطيب: إعلام الأعلام - تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم، دار الكتاب، دار البيضاء، 1964، ص266.

• **النباهي المالقي الأندلسي (ت 792/هـ 1390م):** جاء في ترجمة القاضي أحمد بن يزيد بن تقي الأموي (ت 625هـ)⁽¹⁾، أنه كان يميل إلى الظاهر في أحكامه مدة ولايته للقضاء في خلافة المنصور الذي كان هو على هذا الاتجاه أي الميل إلى الظاهر في أحكامه بقوله: «وكان قاضي الخلافة... يميل إلى الظاهر في أحكامه مدة ولايته وعلي ذلك كان المنصور في مدته...»⁽²⁾، وتفسير قوله يميل إلى الظاهر في الأحكام لا تعني المذهب الظاهري، بل هي تعني العمل على طريقة أهل الظاهر و أهل الحديث وهو الأقرب.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن بعض الباحثين فسروا النص تفسيراً مغايراً وهو ما جعلهم يقرون على أن النباهي أكد على ظاهرية يعقوب المنصور.

• **ابن فرحون (ت 799/هـ 1397م):** على الرغم من أن بعض المؤرخين حسبوه على أنصار ظاهرية الموحدين أمثال عبد الباقي السيد الهادي إلا أنه بالعودة إلى ابن فرحون في ترجمته للشيخ ابن زرقون أبو الحسن أنه لم يؤكد على ظاهرية الموحدين وإلزامهم الناس بالأثر الظاهر لا يعني بأنهم ظاهرية وهذا ما جاء في نصه "وكان من كبار المتعصبين للمذهب فأوذي من جهة بن عبد المؤمن ولما أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر..."⁽³⁾.

• **ابن أبي زرع (ت 726/هـ 1326):** لم يكن ابن أبي زرع صريح اتجاه مذهب الموحدين إلا سياق النص يوحي بأنه ينسبهم إلى أهل الحديث أقرب من أي مذهب آخر بقوله: "ثم دخلت سنة خمسين وخمسمائة فيها أمر أمير المؤمنين عبد

(1) النباهي: نفسه، ص 118.

(2) أبو الحسن بن عبد الله الحسن النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1403هـ/ 1983م، ص

(3) ابن فرحون: الديباج المذهب، ص 11، ص 8.

المؤمن بإصلاح المساجد وبنائها في جميع بلاده وتغيير المنكر وتحريق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وكتب بذلك إلى جميع طلبة المغرب والعدوة⁽¹⁾.

• **الذهبي (ت 748هـ/1348م):** ينفي الذهبي ظاهرية الموحدين ويؤكد على أن يوسف بن يعقوب المنصور منع من قراءة الفروع جملة وشدد في إلزام الناس بأخذ الفقه من الكتاب والسنة على طريقة أهل الظاهر بقوله: «فإن صاحب المغرب يوسف يعقوب منع من قراءة الفروع جملة وبالغ في ذلك وألزم الناس بأخذ الفقه من الكتاب والسنن على طريقة أهل الظاهر فنشأ الطلبة على هذا بالمغرب بعد سنة ثمانين وخمسمائة⁽²⁾» كما نجده يؤكد على ذلك في كتابه تاريخ الإسلام بقوله: «وكان قد أمر برفض فروع الفقه، وأن لا يفتي العلماء إلا بالكتاب والسنة، وأن يجتهدوا، يعني على طريقة أهل الظاهر⁽³⁾».

وقد أستند إلى شهادة ابن خلكان⁽⁴⁾، وشهادة تاج الدين حمويه⁽⁵⁾، وأيضا رواية المراكشي⁽⁶⁾.

(1) علي بن عبد الله بن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972، ص195.

(2) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي: سير أعلام النبلاء تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م، ج22، ص311.

(3) شمس الدين الذهبي: تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والإعلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2003م، مجلد12، ص1024.

(4) نفسه مجلد16/ص1064

(5) نفسه مجلد12/ص(1058،1057).

(6) نفسه، ص(1054،1055).

ثانيا- نفي ظاهرية الموحدين لدى المعاصرين:

• **عبد الله كنون:** ينفي الأستاذ كنون ظاهرية الموحدين ويؤكد على أنهم كانوا يدعون إلى الاجتهاد في قوله: "وقد قلنا أن الموحدين كانوا يدعون إلى الاجتهاد ونحن نعني ما نقول خلافا لما شاع من أنهم كانوا على مذهب الظاهرية"⁽¹⁾ مقدمنا حججا قوية لتأكيد رأيه والتي تمثلت في:

* غياب من نقل بظاهريتهم من مؤرخي الدولة الموحدية، وأيضا الإعجاب بابن حزم ليس كافيا للقول بظاهرية الموحدين.

* كما وأن مؤلفات المهدي إمامهم لم يذكر فيها نهائيا مصطلح الظاهرية ولا حتى أحد أعلامها.

* تعاليق المهدي ابن تومرت الأصولية يوجد بها ما يعارضها وهو إثبات القياس ومدحه وهو ما يرفضه أهل الظاهر.

* كما يستبعد عبد الله كنون إتباع خلفاء ابن تومرت أراء المذهب الظاهري في الوقت الذي لا يري مؤسس دولتهم وإمامهم رأي الظاهرية ولا يبدي نحوها أدنى ميل ميل . بل يؤكد إن الفقهاء ينسبونهم إلى المذهب الظاهري تشنيعا عليهم⁽²⁾.

عبد الرحمن على حجي: يرى أن دعوة الموحدين دعوة إلى تصحيح الفهم الإسلامي والعودة بالمسلمين إلى القرآن والسنة وتجديد قوى الأمة الإسلامية نافيا بذلك ظاهريتهم بقوله: "يرفضون كل ما يسي إلى العقيدة التوحيد، كل هذه الأمور

(1) عبد الله كنون النبوغ المغربي، ص(124،125).

(2) نفسه، ص (125،126).

دعت الموحدين إلى تصحيح في الفهم الإسلامي والعودة بالمسلمين إلى القرآن والسنة تجديد قوى الأمة على هذه الأسس⁽¹⁾.

• **عبد الهادي الحسيين:** ينفي الأستاذ الحسيين ظاهرية يعقوب المنصور بشقيها الداودي والحزمي ويرى أن يعقوب المنصور كان مجتهدا يعمل لا بظاهر الكتاب والسنة بقوله: "أن يعقوب المنصور الموحدي لم يكن ظاهريا داوديا ، ولا ظاهريا حزميا ، وإنما كان ظاهريا في شكل آخر يعمل بظاهر كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام ، فهو يجتهد لنفسه كباقي المجتهدين"⁽²⁾، معما حكمه هذا على دولة الموحدين التي يرى أنها دعوة إلى الاجتهاد المطلق ونبذ التقليد واستنكاره في قوله: "ان دعوة الموحدين وفي مقدمتهم الخليفة يعقوب المنصور كانت للاجتهاد المطلق ونبذ التقليد واستنكاره والرجوع إلى مصادر التشريع الإسلامي"⁽³⁾.

• **عصمت عبد اللطيف دندش:** على الرغم من إقرار عصمت دندش بانتشار المذهب الظاهري وتشجيع حكام الدولة له إلا أن الغلبة ظلت للفقهاء المالكي نافيا بذلك ظاهرية الدولة الموحدية بقوله: "...فالمذهب المالكي لم ينهزم مطلق أمام الدعوة إلى الاجتهاد التي كان يتزعمها الموحدون، لا أمام المذهب الظاهري الذي نشط نشاطا كبيرا في هذا العصر ، وذلك برغم من الحملة المنظمة من رجال الدولة الموحدية للقضاء عليه "مؤكدًا على أن الفقهاء المالكي لم يبقي ذلك الفقهاء الساذج بل استفاد من

(1) عبد الرحمن على حجي ،التاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-879هـ/711-1492) ، ط2، دار القلم ،دمشق،بيروت ،1403هـ/1981م، ص456.

(2) عبد الهادي حسيين :مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي ،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،لجنة أحياء التراث ،المغرب و الإمارات ،1403هـ/1983م، ج1/ص199.

(3) نفسه ،ص200.

المجادلات التي كانت مع خصومه بقوله: "فلم يقبل ذلك الفقه الساذج الذي يقارن أقوال الأئمة المذاهب... " (1).

• **عبد الله علي علام:** ينفي هو الآخر ظاهرية الموحدين ويؤكد على أنهم مالكية بقوله: "فالشعب جميعه - مالكية وموحدون - كان يسير في أمور الفقه على مذهب مالك رضي الله عنه"، وبقوله أيضا: "وليس الموحدون مقلدين للظاهرية أو الحزمية في فقههم، إذا الفقه الموحد قائم على مجرد النصوص القرآنية والحداثية... " (2).

• **أحمد بكير:** يؤكد أن الموحدين كانوا مالكية لا ظاهرية على الرغم من محاولة تبني يعقوب المنصور المزج بين المذهبين بقوله: "ولكن عمدوا إلى مزج المذهبين في مذهب واحد وهي الفرضية التي تبناها يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الموحد"، وبحسبه يتجسد هذا المزج بين المذهبين في أهل البلاد وكانوا مالكية وحاشية السلطان التي كانت أميل إلى الظاهر بقوله: "ولكن أهل البلاد كلهم مالكية ماعدا حاشية السلطان التي كانت مخضمة وإلى الظاهرية أقرب فمن هنا يصير مذهب الموحدين مزيج بين المذهبين "مستندا إلى غياب الشواهد التي تثبت ظاهرية الموحدين الصرفة بقوله: "ولكن لا شيء يثبت الظاهرية الصرفة عند الموحدين" (3).

• **عبد المجيد النجار:** ينفي عبد المجيد النجار ظاهرية الموحدين مؤكدا أن الأمر مجرد التقاء دعوتهم مع المذهب الظاهري وفي ما ظهر من تعاطف بين

(1) عبد اللطيف عصمت دندش : الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني (510-546هـ/1116-1151م) ، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1988م، لبنان، ص(125،126).

(2) عبد الله علي علام: المغرب في عهد الموحدين، دار المعارف، مضر، ص(229،230).

(3) أحمد بكير: المدرسة الظاهرية في المشرق والمغرب، ط1، دار قتيبة، تونس، 1408هـ/1988م، ص(63،64).

الموحدين والظاهرية ليس إلا بقوله: "إن مبدأ نبذ التقليد لكتب الفروع، والرجوع في استخراج الأحكام إلى الأصول في حركة اجتهادية مبدأ التقت فيه دعوة الموحدين مع المذهب الظاهري... فيما كان يرفعه كل منهما من شعار نبذ التقليد والرأي، واعتماد الاجتهاد من النصوص أو فيما ظهر من تعاطف بين المنتمين إليهما"⁽¹⁾.

• **إبراهيم حركات:** على الرغم من التضارب الواضح في آرائه إلا أنه في الأخير ينفي ظاهرية الموحدين بقوله: "لا يوجد في الواقع نص واضح يثبت أن أحدا من خلفاء الموحدين أمر بإتباع المذهب الظاهري"، إلا أنه يؤكد وجود بعض المحاولات لإقرار المذهب الظاهري أيام يعقوب المنصور وأبيه عبد المؤمن والثورة على المذهب المالكي في قوله "العمل على إرجاع الفقهاء إلى الاستمداد من الكتاب والسنة فحسب، بل عملوا في أيام عبد المؤمن والمنصور من أجل إقرار المذهب الظاهري"⁽²⁾، إلا أن كل هذه المحاولات ألت إلى الفشل بقوله: "الذين لم يوقفوا في حمل الناس على المذهب الظاهري أو على الأقل في حمل الفقهاء على الاجتهاد"⁽³⁾.

• **حسين مؤنس:** ينفي حسين مؤنس ظاهرية الموحدين ويؤكد أن محمد بن تومرت كان يهدف إلى تحقيق طموحه السياسي وهو ما جعله يستغل الجانب الديني في قوله: "فقد كان الرجل داعية موهوبا ذكيا طامعا في الدولة من أول الأمر فأتي للناس من ناحية العقيدة، ورمي المرابطين بالتجسيم والكفر والمروق عن الدين"⁽⁴⁾.

(1) عبد المجيد النجار: المهدي ابن تومرت حياته وأرائه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1403هـ/1983م، ص492.

(2) إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1420هـ/200م، ج1/ص306.

(3) نفسه، ص(244،243).

(4) حسين مؤنس: سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1420هـ/2000م، ص5.

• **محمد المغراوي:** ينفي هو الآخر ظاهرية الموحدين فهو يرى فيها دعوة إلى الرجوع إلى الأصول الحديثية للمذهب بقوله: "ولم يكن في موقفه هذا - ابن تومرت- رافضا لمذهب مالك، ولكنه كان يريد الرجوع إلى الأصول الحديثية للمذهب فقام باختصار كتاب الموطأ"⁽¹⁾، كما يرى المغراوي أن كان يهدف إلى التصدي للفقهاء الفروع وأهله في قوله: "عند عزم المنصور على ترك التقليد والعمل بالحديث"⁽²⁾، مستندا في هذا على ما جاء في نفع الطيب للمقري⁽³⁾، مؤكدا على أن الفقه المالكي ظل صامدا أمام النقد والتحفظ والمحاربة التي عرفها في عصر الموحدين "والجدير بالذكر أن موقف الموحدين من فقه الفروع الذي تروح بين النقد والتحفظ والمحاربة لم يستطع أن يهشم التراث الفقهي المالكي"⁽⁴⁾.

• **محمود إسماعيل:** ينفي محمود إسماعيل ظاهرية الموحدين، ويرى في دعوتهم محاولة للجمع بين مذهب الأشعري والظاهري والمذهب المالكي في وحدة مذهبية بهدف تحقيق غاية سياسية إلا أنها فشلت بقوله: "وبرغم محاولة الدعوة الموحدية الجمع بينهما جميعا في وحدة مذهبية من أجل غايات سياسية، إلا أن الدعوة ما لبثت أن تصدعت بسبب تعاضم نفوذ الفقهاء المالكية"، مؤكدا على أن يعقوب المنصور أعاد لمذهب مالك مكانته كمذهب رسمي لدولة الموحدية " كي يعقوب المنصور الذي أعاد لمذهب مالك مكانته كمذهب رسمي لدولة الموحدية"⁽⁵⁾.

(1) محمد المغراوي: (تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور)، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دار البحث العلمي والدراسات، الإمارات، السنة الثامنة، عدد 31، 1421هـ/2000، ص 24.

(2) نفسه، ص 30

(3) أحمد بن محمد المقري التلمساني: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، مجلد 2/ص 58.

(4) المغراوي، ص 28.

(5) محمود إسماعيل: سيسولوجيا الفكر الإسلامي (طور الانبهار 2-3)، ط1، سينا للنشر الانتشار العربي، 2000، ص 26.

• **خالد الصمدي:** ينفي خالد الصمدي ظاهرية الموحدين مؤكداً على أن مذهبهم كان الرجوع إلى الأصول من الكتاب والسنة ونبذ فقه الفروع مستندا في ذلك على نص مؤرخ الدولة الموحدية عبد الواحد المراكشي والذي يؤكد على أن الموحدين دعوا إلى بناء مصادر جديدة في الفقه عن طريق جمع النصوص الواردة من حديث في باب الصلاة والطهارة والجهاد مقدما نص المراكشي والذي جاء فيه: "أن المجموع الذي أمر أبو يوسف المنصور بجمعه من مصادر السنة هو الذي سهر على نشره في جميع الغرب الإسلامي"⁽¹⁾.

• **فاروق حمادة:** يري الأستاذ حمادة أن الموحدين لم ينتحلوا المذهب الظاهري على اختلاف عهود حكمهم بداية بصاحب دعوتهم ابن تومرت" وحاول إبعاد الناس عن الفروع الفقهية وكتبها"⁽²⁾، كما أن عبد المؤمن واصل على نفس الاتجاه بقوله: "وعمق عبد المؤمن اتجاه شيخه المهدي ابن تومرت في دفع كتب الفروع وإعلاء شأن الأصول والرجوع إلى القرآن والحديث"⁽³⁾، موضحا في نفس السياق أن يعقوب المنصور قد أتهم بالظاهرية "وما أتهم به من ظاهرية"⁽⁴⁾ مستندا إلى رواية كل من السلاوي في الاستقصاء وشهادة ابن حموي السر خسي حول يعقوب المنصور.

• **لخضر بولطيف:** يؤكد الأستاذ بولطيف أن الموحدين اتهموا بالظاهرية، ونلمس هذا من خلال جملة التساؤلات التي طرحها الباحث بقوله: "فمن أين جاءت -إن- تهمة الظاهرية؟"، وقوله أيضا: "ما الذي حمل الفقهاء على رمي المنصور،

⁽¹⁾ خالد الصمدي: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، ط1، دار أبي رقرق، الرباط، 2006، ج1/ص 88.

⁽²⁾ فاروق حمادة: أبحاث مالكية مغربية، ط1، دار الفلم، دمشق، 1430هـ/2009م، ص105.

⁽³⁾ نفسه، نفس الصفحة.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 108.

ومن بعده سائر الموحدين، بتبني الظاهرية⁽¹⁾، مثمنا لهذه الشهادة، كما أنه استند إلى ما جاء في الاستقصاء للسلاوي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وكذا ما أدلى به ابن سعيد في الغصون اليانعة، والمقري في نفع الطيب.

• تهاني سلامة حسن سلامة: من الدراسات الحديثة التي نفت ظاهرية الموحدين حيث يري أن النقاء مبادئ الدعوة الموحدية مع المذهب الظاهري في نبذ التقليد لكتب الفروع والرجوع إلى النصوص في استخراج الأحكام غير كاف للحكم على ظاهريتهم، ويؤكد على إن الموحدين دعوا إلى تغيير المنهج في دراسة الأصول ومحل وإحلاله محل منهج المغاربة والأندلسيين في دراسة الفروع ليس إلا في قوله: "فخلاصة منهج ابن تومرت هو إحلال المنهج العقلي لتقرير الأمور الشرعية بالدراسة المباشرة للأصول القرآن والسنة محل المنهج المتبع آنذاك في المغرب والأندلس، وهو دراسة المسائل الفقهية حسب مذهب مالك"⁽²⁾، مستندا إلى دراسات بعض المعاصرين أمثال أحمد بكير وغيره.

(1) لخضر بولطيف: فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، طبعة خاصة، دار الصديق، الجزائر، 2015، ص (400،399).

(2) تهاني سلامة حسن سلامة: (العلوم الدينية وأعلامها بالأندلس في عصر الموحدين 541هـ-642هـ/1145-1244م)، المجلة الليبية العالمية، ليبيا، ع2017، 30، ص5.

ثالثاً - مناقشة (نقاط القوة ونقاط الضعف):

أستند أصحاب نفي ظاهرية الموحدين على جملة من الدلائل والحجج التي يرونها تؤكد ما ذهبوا إليه من نفيهم للظاهرية عموماً إلى نفس الحجج التي استند إليه دعاة الظاهرية تقريباً إلا أن تفسيرهم وقراءتهم لها تختلف على قراءة دعاة الظاهرية ، وهذا لا ينفي وجود حجج ودلائل خاصة بهم سنحاول استعراضها مع إظهار ما سجل عليها من تحفظ ونقد وجهوا لهم دعاة الظاهرية.

*شهادة العلماء والمؤرخين: ركز نفاة الظاهرية كثيراً على شهادة المؤرخين المعاصرين للدولة الموحدية والعلماء والمؤرخين لاحقين للعصر الموحدى .

-شهادة ابن حموي الدمشقي (ت 642هـ/1244م): والتي يراها أصحاب هذا الاتجاه أنها دليل قوي نبل تعدت في أهميتها شهادة المراكشي وابن الأثير وقد سبقت الإشارة الي سبب ضعف رواية المراكشي أمامها في الفصل الأول ، أما شهادة ابن الأثير فيراها بعض الباحثين⁽¹⁾ المعاصرين أقل أهمية عن شهادة ابن حمويه بسبب بعد ابن الأثير عن البيئة المغربية كونه مشرقى ، وإذا ما تفحصنا رواية ابن حمويه الدمشقي نجدها تؤكد على أن يعقوب المنصور كان عالماً وصاحب فتاوى بقوله: "والذي علمت من حاله أنه كان يجيد حفظ القرآن ، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً...وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه إجتهاده"⁽²⁾، ونقل ابن سعيد في الغصون اليانعة أنه صرح "يميل المنصور إلى مذهب أهل الحديث"⁽³⁾.

(1) لخضر بولطيف: فقهاء المالكية، ص398.

(2) المقرئ : نفع الطيب ج/3ص102.

(3) ابن سعيد ، الغصون اليانعة ، ص30؛ ولخضر بولطيف ص(398،399).

وقد فسر أصحاب نفي ظاهرية الموحدين أن الموحدين اتهموا بالظاهرية وتم التجني⁽¹⁾ عليهم في نسبهم إليه مستندا إلى قول ابن حمويه في قوله: "وكان الفقهاء ينسبونه إلى -أي المنصور- إلى المذهب الظاهري"⁽²⁾، وهو التفسير الأقرب والأرجح من تفسير دعاة الظاهرية بأن ابن حمويه كان يقصد بقوله إثبات ظاهرية المنصور، بالإضافة إلى شهادة ابن خلكان⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وشهادة السلاوي⁽⁵⁾.

***حادثة إحراق كتب الفروع:** أكد أصحاب هذا الرأي على أن عملية الإحراق كانت بهدف ألزم الفقهاء والقضاة بأخذ الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة وهو ما أكده إبراهيم حركات⁽⁶⁾.

***ازدهار الفقه المالكي ورواج مصنفاته:** يستند أصحاب هذا الرأي إلى أن المذهب المالكي لم ينهزم ولم يتراجع أمام دعوة الاجتهاد التي تزعمها الموحدين ولا أمام السياسية الدولة اتجاه كتب الفروع بل على العكس راجت المصنفات المالكية وانتشرت خصوصا بعد أن استفاد الفقه المالكي من المجادلات والمناظرات التي كانت بينها وبين خصومها وهو ما جعله يخرج من دائرة الفقه البسيط الساذج الذي يقارن أقول أئمة المذهب ببعضها البعض والعودة في النهاية إلى رواية ابن القاسم عن الإمام مالك، مستفيدا بذلك من الدعوة المعارضة⁽⁷⁾، وهو ما أكد عليه إبراهيم حركات وغيره بقوله: "أن المذهب المالكي لم يختفي أبدا من ساحة القضاء ولا من العبادات في العصر الموحد، بالإضافة إلى نشاط الدراسات الحديثية بوصفها

(1) عبد الله كنون، ص125؛ ولخضر بولطيف ص(399،400).

(2) المقرئ: ج3/102.

(3) ابن خلكان، ج7/

(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج22/ص311.

(5) السلاوي: الاستقصاء، ص126.

(6) المرجع نفسه، ص269.

(7) عصمت دندش، ص365.

مصدر للاجتهاد وكذا كتاب الموطأ والذي جمع فيه أحاديث مالك من غير أسانيد⁽¹⁾، وما تقرب المنصور لأقطاب المذهب الظاهري إلا دليلا آخر حيث ظل حريصا على المحافظة على علاقاته الجيدة بهم وإرضائهم ، وما نكبة الفيلسوف ابي الوليد ابن رشد وأصحابه سنة (599هـ) واستجابة المنصور لفقهاء قرطبة إلا تأكيدا آخر على بقاء الفقهاء ومن ورائهم المذهب المالكي هو السائد⁽²⁾.

***محنة الفقهاء المالكية: في الوقت الذي رأي فيها دعاة الظاهرية أمثال المنوني، وعبد الله عنان، والغليزوري وغيرهم من الباحثين المعاصرين أن محنة الفقهاء المالكية تعد دليلا لتفوق المذهب الظاهري يراها المغراوي أنه لا تغدو في حقيقته إلا تعبيراً عن جدية وصرامة الدولة الموحدية وحكامها في محاربة فقه الفروع وأهله والذي لمح إلى إمكانية تزامنها وعملية الإحراق⁽³⁾ على الرغم من صمت المصادر حول ذلك.**

كما يفسر الباحث لخضر بولطيف أن الاضطهاد والتكليف الذي تعرض له الفقهاء كان محصورا في الذين باشرُوا الحملة المضادة للمشروع الموحدى أمثال أبي بكر بن أبي جمرة (ت 599هـ/1202م)⁽⁴⁾، والفقهاء أبي الحسن بن عمران الوادياشي (ت 609هـ/1212م)⁽⁵⁾، وأبي الربيع بن عبد الواحد الغرناطي (ت 599هـ/1202م)⁽⁶⁾، وأبي الحسن بن زرقون (ت 621هـ/1222م)⁽¹⁾، وغيرهم من

(1) المرجع نفسه، ص306.

(2) المغراوي، ص (30،31).

(3) نفسه، ص30.

(4) ابن الأبار : التكملة ، ط القاهرة ، ج2/563.

(5) ابن الأبار : التكملة ط م، ج2/(675،676).

(6) هو سليمان بن عبد الواحد بن عيسى الهمداني ، من أهل غرناطة فقيها حافظا مفتيا ، عن لخضر بولطيف: فقهاء المالكية ، ص401.

الذين صنفوا في الذب عن مذهب مالك والانتصار للنهج الفروعي⁽²⁾، وعلى الرغم من كل هذا انمحت دعوة المنصور على حد تعبير عبد الهادي حسيين ، وتغلب مذهب مالك في آخر الأمر وأضحى هو المذهب السائد الرسمي إلى يومنا هذا⁽³⁾ .

***الالتقاء بين دعوة الموحدين والنهج الظاهري:** لم يراهن نفاة الظاهرية على مسالة التقاء الدعوة الموحدية إلى الاجتهاد المطلق والمنهج الظاهري في نبذ التقليد والرجوع إلى النصوص لان هذا التقاء غير كاف لتأكيد ظاهرية الموحدين خصوصا مع الاختلاف الكبير بين الطرفين من حيث الأسس ونلمس هذا من خلال نص الباحث تهاني سلامة الذي لخص لنا هذه الفوارق في قوله: " لأن المذهب الظاهري يتقوم بأسس غير هذا الأساس ، أهمها اعتماد الظاهر من النص ،وهو أساس لا يكون ظاهريا من لم يعتمده ولم نجد عند الموحدين ما يشير إلى أنهم أخذوا به وإذا ما تأملنا المنهج الذي جري عليه ابن تومرت في تأليفه وتابعه فيه الموحدون من بعده ظفرنا بعكس هذا الحكم"⁽⁴⁾. كما أكد ذلك عبد المجيد النجار وأكد على إن هذا التقارب هو الذي جر العديد من المؤرخين والباحثين إلى إصدار أحكام خاطئة مفاده بأن الموحدين انتحلوا المذهب الظاهري ويتخذونه منهج لهم⁽⁵⁾.

***دور الإسطغرافيا المرينية في إصاق تهمة الظاهرية بالموحدين:** أكد أصحاب هذا الاتجاه على أن المؤرخين المتأخرين قد تاثروا بالإسطغرافيا المرينية

⁽¹⁾ شيخ المالكية ابن الإمام الكبير أبي لا عبد الله محمد ابن سعيد بن احمد الأنصاري الأشبيلي ابن زرقون من وكان من كبار المتعصبين للمذهب. ترجم له : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي :برنامج الرعيني،حققه ابراهيم شبوح ،مدرية إحياء التراث القديم،دمشق،1381 هـ/1962م،ص31؛ وابن فرحون :الديباج ، ج2/ص380؛والذهبي :سير أعلام النبلاء ،ج22/ص331.

⁽²⁾ لخصر بولطيف : فقهاء،ص400.

⁽³⁾ الهادي حسيين :ج1/ص210.

⁽⁴⁾ المرجع السابق :العلوم الدينية وأعلامها بالأندلس في عصر الموحدين ، ص 5.

⁽⁵⁾ عبد المجيد النجار :المهدي ابن تومرت ،ص492.

حول تاريخ الموحدين وهو ما ساهم في تفسير الغلبزوري ظاهرية الموحدين لدى بعضهم أمثال ابن جزى في القوانين، والشاطبي في الاعتصام، والونشريسي في المعيار وغيرهم وتابعهم بعض المعاصرين أمثال: عبد الله عنان، والمنوني، والغلبزوري ...، وهو ما نتفق عليه مع بعض الباحثين المعاصرين أمثال: المغراوي⁽¹⁾ ولخضر بولطيف⁽²⁾.

بالإضافة إلى أن مسألة محاربة فقه الفروع لم تقتصر في حقيقة الأمر على الموحدين فقط بل أن هناك من شاطرهم الرأي من الفقهاء المالكية أمثال أبي الوليد ابن رشد الحفيد (ت 595هـ) والذي كان موقفه منسجم مع موقف الموحدين اتجاه فقهاء الفروع في قوله: "ولأن ههنا طائفة تشبه العوام من جهة والمجتهدين من جهة، وهم المسمون في زماننا هذا أكثر ذلك بالفقهاء... في ذلك حكم فيجعلون أصلاً ما ليس بأصل، ويصيرون أقاويل المجتهدين أصولاً لاجتهادهم، وكفى بهذا ضلالاً وبدعة"⁽³⁾.

وقد راد أقوال هؤلاء المؤرخين دعاة الظاهرية اعتماداً على شهادة المراكشي في المعجب من جهة، وعدم تقديم الموحدين لموطأ مالك وتقديم الصحيحين وسنن الترمذي إن كانوا مالكية حسبهم، إلا أن هذا النقد ينطبق أيضاً عليهم في مسألة عدم تطبيق الموحدين لسنن داود إن كانوا ظاهرية، كما ردوا عليهم أيضاً دليلهم بأن المنصور كان يهدف إلى محو الفروع فقط ولا يهدف إلى محو مذهب مالك بقولهم أن التتكيل الذي تعرض له الفقهاء المالكية مس أيضاً محدثيهم وحفاظهم المشتغلين

(1) المغراوي: نفسه، ص 27

(2) لخضر بولطيف، ص 400.

(3) المغراوي، ص 28.

بالسنة والحديث على أصول مالك رضي الله عنه ،وبالتالي فههدف المنصور كان محو مذهب مالك نفسه لا فروع⁽¹⁾.

إلا أن الهادي حسيين رد على هذا بأن هدف المنصور كان الفروع لا مذهب مالك وبان المنصور كان ضد المالكية كمذهب لا ضد مالك كالشخص. وفسر ذلك العمل من قبل المنصور بالنهضة التحديثية التي عرفها عهده والتي تظهر جليا من خلال كتب الحديثية التي كانت تدرس وكذا مراتب أهل الحديث وفتح باب الاجتهاد للعلماء بعد أن كان مغلق⁽²⁾.

(¹) الغلبزوري ،ص707.

(²) الهادي حسيين النهضة الحديثية ،ج1/300.

الخاتمة

على سبيل فصل الخطاب

بعد استقصاء مختلف الآراء والمواقف حول ظاهرية الموحدين، والنظر في حجج وأدلة وقرائن كل فريق، عرضا ونقدا وتمحيصا، يسعنا أن نخلص إلى القول -في كثير من الطمأنينة- إلى أن الموحدين لم ينتحلوا المذهب الظاهري؛ لا في صيغته الداودية المشرقية، ولا في صيغته الحزمية المغربية. وهو رأي يشبه أن يكون فصل خطاب، لما أنه يستند إلى عدة دلائل قوية، تنفي هذه دعوى "الظاهرية" التي ألصقت قسرا بالموحدين.

فبالإضافة إلى الدلائل والقرائن، التي ساقها نفاة الظاهرية، في تأكيد رأيهم، والذي نتفق فيه معهم إلى حد كبير، مع احتفاظنا بما عَنَّا لنا من تحفظات، سنوردها في حينها. وقبل ذلك يتعين علينا أن نورد الاعتبارات التي استندنا إليها في القول بنفي الظاهرية عن الموحدين، وهي من أربعة أوجه:

1- الوجه الأول: شهادات المؤرخين القدامى، وكيف نظر إليها الباحثون

المعاصرون.

-باستثناء شهادة ابن الأحمر، وبعض الفقهاء الذين سارعوا إلى تأكيد دعوى ظاهرية الموحدين، أمثال: ابن جزري، والشاطبي، ومن تابعهم في ذلك من المؤرخين، والذين لا يخفى ما حملهم على ذلك من بواعث سياسية وأيدلوجية معادية للموحدين، فضلا عما كان للإسطوغرافيا المرينية من دور كبير في تأكيد هذه الدعوى، وهو ما ظهر جليا في كتابة المتأخرين من القدامى، أمثال: الونشريسي، وابن العماد...، فإن جل المؤرخين القدامى الذين أكدوا ظاهرية الموحدين إنما كان معتمدهم على رواية المراكشي، والتي على الرغم من أهميتها، إلا أن بعض

الباحثين المعاصرين قلل من شأنها، بحكم أن صاحبها لم يتعد سن العاشرة أثناء حادثة إحراق كتب الرأي المالكية، زمن يعقوب المنصور الموحيدي. وهو ما كشف عنه أستاذنا لخضر بولطيف، وكذلك ما ذهب إليه الأستاذ حسين مؤنس من أن ما أورده المراكشي بشأن عزم المنصور محو مذهب مالك، مجرد استنتاج لا يستند إلى دليل محقق، ولا يمكن أن يرقى إلى مستوى تقرير.

-استناد بعض الباحثين في نفيهم لظاهرية الموحدين على تضعيف رواية ابن الأثير، ومن نقل عنه من القدامى، أمثال: النويري، وابن كثير، وأبو الفداء، وابن الوردي، والبرزلي، وعليش، إذ أنها -بحسبهم- رواية لا يمكنها الصمود بإزاء رواية ابن حمويه الدمشقي، ومرد ذلك -في رأيهم- إلى أن ابن الأثير مشرقي، وبعيد عن مسرح الأحداث. غير أننا نراهن -خلافًا لهؤلاء الباحثين- في نقض دعوى ظاهرية الموحدين، إلى أن ابن الأثير في الأصل، وبالتبع من نقل عنه، لم يقل بظاهرية الموحدين، وقد فصلنا ذلك في موضعه من البحث.

2- الوجه الثاني: القضاء في العصر الموحيدي.

أما فيما يخص مسألة ظاهرية قضاة الموحدين، فإننا بعد تتبعنا للمصادر التي ترجمت لقضاة العصر الموحيدي، ظهر لنا جليا أن الموحدين لم يتخذوا المذهب الظاهري في مرجعيتهم القضائية، بدليل تعيين قضاة مالكية في أكبر الحواضر الموحدية كمرآكش بالمغرب، وإشبيلية بالأندلس.

بالإضافة إلى إفادة المؤرخ المريني ابن الأحمر، أن الناس بالمغرب، بعد تولي المرينيين للحكم، تقدموا إلى الأمير المريني، وطلبوا منه العودة في القضاء إلى مذهب مالك، بعد أن كانوا حسبه على المذهب الظاهري، وهو ما يبعث على الريبة فيما يخص تعيين قضاة مالكية، فإذا كانت الدولة تحكم بالمذهب الظاهري، فكيف قبل هؤلاء القضاة المالكية على أنفسهم الحكم بغير مذهبهم؟.

كما أن الفتوى كانت -على الدوام- جارية على مذهب مالك، ولم تكن على المذهب الظاهري، وهو ما يتجلى لنا لنا من خلال نص أورده أحد الباحثين، حول مشكل الإرث، في قوله: "ذلك أن أبا عمران الفاسي الفقيه المالكي المعروف، سئل عن حكم الشرع في من خرج مهاجرا أيام المجاعة أو مثيله الذاهب نحو بلاد الطاعون. هل ينتظر ذووه ظهوره أو يعتبر في أعداد الأموات، فأجاب قائلا: من خرج إلى الطاعون أو خرج في زمانه، فيرثه وورثته يوم خروجه"⁽¹⁾.

3- الوجه الثالث: من حيث المنهج.

راهن كثير من الباحثين المتحمسين للقول بظاهرية الموحدين، على مسألة الاتفاق بين منهج الموحدين والمنهج الظاهري، إلا أنه اتضح لنا جليا أن الاختلافات القائمة بين منهج الموحدين والمنهج الظاهري بشقيه الداودي والحزمي، أكبر وأوسع من أن تقرب الشقة بينهما.

أولا: منهج الموحدين والمنهج الداودي

لا يمكن أن يكون الموحدون قد تبناوا الظاهرية الداودية المشرقية، بسبب التناقض والاختلاف الموجود بين الأسس التي قامت عليها دعوة الموحدين، والأسس التي قام عليه المذهب الظاهري الداودي، للاعتبارات التالية:

*مسألة رفض داود الظاهري للتقليد نهائيا، وهو ما يتعارض مع مسألة الإمامة، وتقليد الإمام، التي دعا إليها المهدي ابن تومرت، وهو ما يثير الاستغراب والتساؤل: كيف يعقل أن يتبني الموحدون المذهب الظاهري، وهو ينكر الإمام الذي هو أساس دعوتهم؟.

(1) حسين بولقطيب: المرجع السابق، ص65.

*مسألة التأويل، التي يرفضها المذهب الداودي، ويدعو إليها بالمقابل المهدي ابن تومرت.

*مسألة القياس، التي يرفضها داود، ويقرها المهدي ابن تومرت في عدد من مقرراته، خصوصا في المرشدة.

ثانيا: منهج الموحدين والمنهج الحزمي

بالإضافة إلى مسألة التأويل، ومسألة رفض القياس، من قبل ابن حزم، نلمس الاختلاف أيضا في أساس فقه الموحدين القائم على نصوص القرآن والسنة فقط، في حين نجد فقه ابن حزم محتشد بالآراء، واختلافات الفقهاء، إلى جانب النصوص، وهو ما أكد عليه عبد المجيد النجار، في قوله: "كما لا نجد تطرقا إلى آراء المذهب والفقهاء إلا في مواضع نادرة"، مؤكدا على المفارقة الكبيرة بين المنهج الحزمي والمنهج الموحد، وافتقار كتابات المهدي ابن تومرت كلها لذكر ابن حزم، ولأعلام الظاهرية، وهو ما عبر عنه بقوله: "ولا نجد ذلك النفس الظاهري"، ردا بذلك على من ادعى أن هناك تقاربا بين آراء ابن حزم وابن تومرت⁽¹⁾.

4- الوجه الرابع: على مستوى المصطلح.

لعبت مسألة المصطلحات دورا كبيرا في مساهمة العديد من الباحثين لبعضهم البعض فيما ذهبوا إليه من القول بظاهرية الموحدين، وعدم إدراكهم للفرق الجوهرية بين مصطلحي "الظاهر" و"الظاهري"، مما جعلهم يجانبون الصواب في فهم كثير من الإفادات الخبرية.

(1) عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص495.

فإن مصطلح "الظاهر" قد ارتبط بأهل الظاهر الذين يدعون إلى التمسك بظاهر النصوص، ويقفون على ظواهرها ومنطوقها، مقابل أهل الباطن وهم الصوفية، وبالتالي مصطلح أهل الظاهر يشمل كل الفقهاء في مقابل الصوفية.

أما مصطلح "الظاهرية" فينصرف إلى طائفة مخصوصة من العلماء، ممن أنكروا القياس، وجعلوا المدارك كلها محصورة في النصوص والإجماع، فهم يبطلون القياس والرأي والاستحسان والتعليل، وينبذون التأويل.

إضافة إلى ما تقدم، تظل جملة من التساؤلات والانشغالات عالقة، تغري الباحث صاحب الهمة، باستئناف مقاربة الموضوع مجدداً، من قبيل:

* غياب نصوص وأوامر في الكتابات الرسمية الديوانية للدولة الموحدية، تشي بأدنى علاقة لها بالمذهب الظاهري، في حين أُلْمَت الرسائل التي وصلتنا بمختلف استراتيجيات الدولة، حتى فيما يتصل بالشأن الديني والفكري؟

* كيف نفسر ظاهرة تعاون خلفاء الموحدين، ابتداء من عبد المؤمن، وإلى غاية أبي دبوس، مع فقهاء المغرب والأندلس، وهم في معظمهم مالكية، إن كانت الدولة تتبنى مذهباً مغايراً؟

* مسألة ابن رشد وموقفه من فقه الفروع، والذي يساير فيه مشروع يعقوب المنصور، هذا الأخير نسب إلى الظاهرية، بينما لم ينسحب ذلك على ابن رشد، على الرغم من عدم إخفاء إعجابه بابن حزم؟

الورّاقية

1- المصادر:

- 1- ابن الأبار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي (ت 658هـ/1260م): التكملة لكتاب الصلة، ط. القاهرة، ج2.
- 2- ابن الأثير: أبو الحسن علي محمد الشيباني الجزائري (ت 630هـ/1233م): الكامل في التاريخ، راجعه محمد يوسف الدقاق، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، مجلد9.
- 3- ابن الأحمر: اسماعيل (ت 410هـ/1407م): بيوتات فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
- 4- ابن جزى: أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبى الغرناطى (ت 741هـ/1340م): القوانين الفقهية، دار العلم، بيروت، د.ت.
- 5- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد الفارسي القرطبي (ت 456هـ/1064م): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، د.ت، ج1.
- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1969.
- 6- الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي (ت 488هـ/1095م): جذوة المقتبس في تاريخ العلماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989م ج1، ج2.

7- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت 493هـ/1070م): تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ج8.

8- ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني الغرناطي (ت 776هـ/1375م):

-إعلام الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964.

-رقم الحلل في نظم الدول، المطبعة العمومية، تونس، 1316هـ/1898م.

-الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط2، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1393هـ/1973م، مج1.

9- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الحضرمي (ت 808هـ/1405م): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2001م، ج1، ج6.

10- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت 681هـ/1228م):

-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977-1978، ج7.

11- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد التركماني الدمشقي (ت 748هـ/1348):

-سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م، ج9، 10، 18.

- تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والإعلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2003م، 16 جزءا.
- 12-الرعي، أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي (ت 666هـ/1268م): برنامج شيوخ الرعي، حققه: إبراهيم شيوخ، منشورات وزارة الثقافة، 1381هـ/1962م.
- 13-ابن أبي زرع، أبو الحسن علي عبد الله الفاسي (حي سنة 726هـ/1326م): الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
- 14-السبكي، أبو نصر عبد الوهاب بن علي (ت 771هـ/1370م): طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1326هـ، ج2.
- 15-ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى المذحجي الغرناطي (ت 685هـ/1286م): الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، دار المعارف، مصر، 1967.
- 16-السلوي، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري (ت 1315هـ/1897م): الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1418هـ/1997م، ج2.
- 17-الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت 790هـ/1388م): الاعتصام، اعنتي بجمعه ووضع أحاديثه: أبو عبد الله محمود بن الجميل، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، 1431هـ/2010م.

- 18-الضبي، أبو جعفر بن يحيى اللورقي (ت 599هـ/1203م): بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989م، ج2.
- 19-السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562هـ/1166م): الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط02، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1980.
- 20-السملالي، أبو الفضل العباس بن إبراهيم بن محمد المراكشي (ت 1378هـ/1958م): الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، ط2، راجعه: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1413هـ/1993م، ج8.
- 21-عبد الواحد المراكشي، أبو محمد بن علي التميمي (ت 647هـ/1249م): -المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1963.
- وثائق المرابطين والموحدين (?)، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1997.
- 22-عليش، أبو عبد الله محمد بن أحمد المغربي المصري (ت 1299هـ/1882م): فتح العلى المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج1.
- 23-ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكبري الصالحي (ت 1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1414هـ/1993م، ج6.

- 24- ابن الوردي، أبو حفص عمر بن أبي الفوارس (ت 749/هـ/1348م): تنمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق: أحمد رفعت البدرأوي، دار المعرفة، بيروت، 1970، ج2.
- 25- أبو الفدا: عماد الدين إسماعيل (ت 732/هـ/1332م): المختصر في أخبار البشر، ط1، المطبعة الحسينية، القاهرة، د.ت، ج3.
- 26- ابن فرحون، إبراهيم بن نور المالكي (ت 799/هـ/1397م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417/هـ/1996م.
- 27- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت 774/هـ/1373م): البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، 1408/هـ/1988م.
- 28- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري (ت 711/هـ/1311م): لسان العرب، ط6، دار صادر، بيروت، مجلد9، 1983.
- 29- الطوسي، أبو نصر السراج (ت 378/هـ/988م): اللمع، تحقيق: عبد الحلیم محمود وطه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، 1380/هـ/1960م.
- 30- المقري، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041/هـ/1632م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408/هـ/1998، ج3.

- 31- النباهف؁ أبو الحسن بن عبد الله الحسن الجذامف المالفف (حف سنة 792هـ/ 1390م): تاريخ قضاة الأندلس المسمف: المرقبة العلفا ففمن تولى القضاء والفتفاء؁ ط5؁ دار الآفاق الجففة؁ بفروت؁ 1403هـ/1983.
- 32- النوفرف؁ شهاب الءفن أبو العباس أحمد بن عبد الوهاب التفمف القوصف (ت 732هـ/1332م): نهاءة الأرب فف فنون الأءب؁ تحقق: عبد المجدف ترحنف؁ ط1؁ دار الكتب العلمفة؁ بفروت؁ لبنان؁ 2004؁ ج24.
- 33- الونشرفسف؁ أبو العباس أحمد بن فحفف التلمسانف (ت 914هـ/1508م): المعفار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفرفقفة والأندلس والمغرب؁ أشرف على تحقفة: محمد حجف؁ دار الغرب الإسلامف؁ بفروت؁ 1981؁ ج2.
- 34- الفافف؁ أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علف بن سلفمان الفمف المكف (ت 768هـ/1367م): مرآة الجنان وعبرة الففظان فف معرفة ما فعبفر به من حوادث الزمان؁ وضع حواشفه: فلفل منصور؁ ط1؁ دار الكتب العلمفة؁ 1417هـ/1997م؁ ج3.

II- المراجع:

1- الكتب:

- 1- أفت حمو؁ محمد: فضاءت الفكر فف الغرب الإسلامف؁ ط1؁ دار الفارابف؁ بفروت؁ منشورات الاختلاف؁ الجزائر؁ 2011.
- 2- إبراهفم؁ زكرفا: ابن حزم الأندلسف؁ الءار المصرفة؁ مصر؁ 1966.

- 3- إسماعيل، محمود: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي (طور الانهيار)، ط1، سينا للنشر، القاهرة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2005
- 4- بالنشيا، أنخل جنثالث: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955.
- 5- بكير، أحمد: المدرسة الظاهرية في المشرق والمغرب، ط1، دار قتيبة، تونس، 1408هـ/1988م.
- 6- بونابي، الطاهر: التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و7 الهجريين / 12 و13 الميلاديين، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.
- 7- البستاني، كرم وآخرون: المنجد في اللغة والأعلام، ط1، دار المشرق، بيروت، 2005.
- 8- بولطيف، لخضر: الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي.. مقاربات منهجية، منشورات مخبر مصادر وتراجم، جامعة وهران، 2014.
- 9- بيضون، محمد علي: التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م.
- 10- البحصلي، أبو معاوية مازن عبد الرحمن: طبقات الظاهر، ط1، مؤسسة الريان، لبنان، 1430هـ/2009م.
- 11- الجابري، محمد عابد: الكشف على مناهج الأدلة في عقائد الملة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998م.
- 12- الحجوي، محمد بن الحسن: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط1، دار التراث، القاهرة 1396هـ، ج2.

- 13- حركات، إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1420هـ/2000م، 4 أجزاء.
- 14- حسن، علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس وعصر المرابطين والموحدين، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.
- 15- حجي، عبد الرحمن علي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-879هـ/710-1474م)، ط2، دار القلم، دمشق، بيروت، 1402هـ/1981م.
- 16- حمادة، فاروق: أبحاث مالكية مغربية، دار القلم، دمشق، ط1، 1430هـ/2009م.
- 17- دندش، عصمت عبد اللطيف: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني (510-546هـ/1116-1151م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م.
- 18- أبو زهرة، محمد: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).
- 19- الصلابي، علي محمد: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1430هـ/2009م.
- 20- الصمدي، خالد: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الدينية، 1427هـ/2006م، ج2.
- 21- العبادي، أحمد مختار: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت).

- 22- عبد الهادي، عبد الباقي السيد: الظاهرية والمالكية وأثرهما في المغرب والأندلس في عهد الموحدين (524-668هـ/1129-1269م)، 1435هـ/2014م.
- 23- علام، عبد الله علي: المغرب في عهد الموحدين، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- 24- عويس، عبد الحليم: ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي الحضاري، ط2، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1409هـ/1988م.
- 25- الغلبزوري، توفيق أحمد: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، ط1، دار ابن حزم، السعودية، 1427هـ/2006م.
- 26- فارح، عبد العزيز: أثر ظاهرية ابن حزم على الحياة الفقهية والسياسية بالمغرب على عهد الموحدين، ط1، منشورات كلية الآداب الإنسانية، السعودية، 2005.
- 27- الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف: تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1984م.
- 28- الفيتوري، عابد القادر: المذهب الظاهري والمنطق عند ابن حزم، ط2.
- 29- كنون، عبد الله: النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط3، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1975.
- 30- المنوني، محمد: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، ط2، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1397هـ/1977م.
- 31- موسى، عز الدين عمر: الموحدون في الغرب الإسلامي.. تنظيماتهم ونظمهم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1411هـ/1991م.

- 32- مؤنس، حسين: سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2000.
- 33- النجار، عبد المجيد: المهدي ابن تومرت.. حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1403هـ/1983م.
- 34- يفوت، سالم: ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1986.

2- الدوريات:

- 35- أعراب، سعيد: "موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي"، مجلة دعوة الحق (الرباط)، العدد 249، 1970م.
- 36- الحسيس، عبد الهادي: "مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي"، مجلة دعوة الحق (الرباط)، العدد 249، 1970م.
- 37- سلامة، تهاني سلامة حسن: "العلوم الدينية وأعلامها بالأندلس في عصر الموحدين (541-642هـ/1145-1244م)"، المجلة الليبية العالمية (ليبيا)، العدد 30، 2017، ص1-24.
- 38- طاهر، حامد: "منهج النقد التاريخي عند ابن حزم"، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية (الدوحة)، 1988، ص603-633.
- 39- القدوري، سمير: "الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية"، مجلة الأحمدية (دبي)، العدد 13، 1424هـ، ص272-339.

40- المغراوي، محمد: "تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور"، مجلة آفاق الثقافة والتراث (دبي)، العدد 31، 1421هـ/2000م، ص24-33.

3- الرسائل الجامعية:

41- النجار، إيلي أحمد: "المغرب والأندلس والمغرب في عهد المنصور الموحدي.. دراسة تاريخية وحضارية"، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ/1989م.

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	(07-01).....
الفصل التمهيدي:	
الظاهرية.. مفاهيم ودلالات	(21-08).....
أولاً: الظاهر والظاهرية.....	09.....
ثانياً: الظاهرية الداودية والظاهرية الحزمية.....	14.....
الفصل الأول:	
دعوى ظاهرية الموحدين لدى القدامى والمعاصرين .. دلائل وتخريجات.....	(40-22).....
أولاً: دعوى ظاهرية الموحدين لدى القدامى.....	23.....
ثانياً: دعوى ظاهرية الموحدين لدى المعاصرين.....	27.....
ثالثاً: مناقشة (نقاط القوة ونقاط الضعف).....	34.....
الفصل الثاني:	
نفي ظاهرية الموحدين لدى القدامى والمعاصرين .. دلائل وتخريجات.....	(58-41).....
أولاً: نفي ظاهرية الموحدين لدى القدامى.....	42.....
ثانياً: نفي ظاهرية الموحدين لدى المعاصرين.....	46.....
ثالثاً: مناقشة (نقاط القوة ونقاط الضعف).....	53.....
الخاتمة (على سبيل فصل الخطاب):.....	59.....
الوراقية:.....	65.....
فهرس المحتوى:.....	77.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ